جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاديات العمل

مكانة ودور الصناعات الغذائية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني

خلال الفترة 2021/2000

إعداد الطالبين:

– لزرق بوبكر

– كلاخي بوحركات

تحت إشراف الدكتور:

– زيتوني هوارية

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
ميدون ساسي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د. زيتوني هوارية	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا مقررا
عزيرو راشدة	أستاذ محاضر "ب"	مناقش أول
بلعيد شكيب	أستاذ محاضر "أ"	مناقش ثاني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية: 2022/2021

شـكـر وعـرفـان

قال صلى الله عليه وسلم: **"لا يشكر الله من لم يشكر الناس"**.

بداية الشكر والثناء لله عز وجل على نعمه وتوفيقه لنا في إنهاء هذه المذكرة.

نتشرف أن نتقدم بالشكر والتقدير والإمتنان إلى كل من أمدنا بيد العون والمساهمة في إعداد هذا البحث،

خاصة إلى الدكتورة **"زيتوني هوارية"** على إشرافها على هذه المذكرة، بالنصيحة والرعاية والتوجيه، فجزاها الله خيرا ورعاها وأنار دربها وأبقاها في خدمة العلم والمتعلمين، راجين من المولى أن يكون عملنا هذا في المستوى المطلوب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهـــــداء

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنته

إلى والدتي حفظها الله وأطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل المتواضع

بوحركات

إهـــــداء

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنته

إلى والدتي حفظها الله وأطال الله في عمرها

وإلى إبني الغالي "إبراهيم"

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من ساهم وساعدني في إنجاح هذا العمل

بوبكر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الصناعات الغذائية حيث وجدنا أنها على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، وكذا تحديد فروعها في الجزائر والعلاقة التي تربطها بالقطاعات الأخرى، كما هدفت أيضا إلى التعرف على واقع الصناعة الغذائية في الجزائر، ومعرفة البرامج التي سطرتها الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع، والآفاق التي أعدتها مستقبلا من أجل بناء قطاع غذائي متميز.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، برامج التنمية الإقتصادية، إستراتيجيات تطوير الصناعات الغذائية.

Absract

This study aimed to clarify the nature of the food industry, as we found that it is a branch of the manufacturing industries that transfer agricultural raw materials, whether vegetable or animal, in order to satisfy human needs, as well as identify their branches in Algeria and the relationship they have with other sectors, and also aimed to identify On the reality of the food industry in Algeria, and knowledge of the programs that Algeria has designed for the advancement of this sector, and the prospects it has prepared for the future in order to build a distinguished food sector.

Keywords : *Food industries, Economic development programs, Strategies for developing food industries.*

الـــــفهرس

الـــــفهرس

شـــــكر

إهـــــداء

مــلخص

الفـهـرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة أ

الفصل الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها **9**

المطلب الأول: تعريف الصناعات الغذائية 9

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصناعات الغذائية وأقسامها 11

المطلب الثالث: أهمية وخصائص الصناعات الغذائية وأهدافها 13

المبحث الثاني: تطور الصناعات الغذائية وفروعها والقوى الخمسة لبورتر **19**

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر 19

المطلب الثاني: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر 21

المطلب الثالث: الصناعة الزراعية الغذائية والقوى الخمسة لبورتر 25

المبحث الثالث: الصناعات الغذائية في الجزائر **27**

المطلب الأول: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع 27

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاعات الأخرى 29

المطلب الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر 30

الفصل الثاني: دور قطاع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني

المبحث الأول: برنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2019) **36**

المطلب الأول: برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 36

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 40

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 42

المبحث الثاني: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر إفريقيا (الصادرات والواردات) **49**
المطلب الأول: الصناعات الغذائية ذات الأصل الحيواني 49
المطلب الثاني: الصناعات الغذائية ذات الأصل النباتي 51
المطلب الثالث: صناعات غذائية أخرى 55
المبحث الثالث: هيكل وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني **59**
المطلب الأول: هيكل الصناعات الغذائية 59
المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني 63
المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني 70

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لإستراتيجية تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: عراقيل ترقية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتقييمه **78**
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر 78
المطلب الثاني: تقسيم دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني 87
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية 89
المبحث الثاني: محددات الصناعات الغذائية في الجزائر طرق تطويرها ومكانة الزراعة **91**
المطلب الأول: محددات المقدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر 91
المطلب الثاني: طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية 93
المطلب الثالث: الزراعة كممون رئيسي للصناعات الغذائية 95
المبحث الثالث: آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر **98**
المطلب الأول: قطاع الصناعات الغذائية كبديل عن قطاع المحروقات 98
المطلب الثاني: آفاق الصناعات الغذائية وسبل ترقيتها في سبيل الوصول للأمن الوطني 101
المطلب الثالث: تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر ومدى نجاعتها 108

خاتـــــمة **118**

قائمة المصادر والمراجع **122**

قـــائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	38
2-2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	41
3-2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010	44
4-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني... وغيره)	49
5-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحليب ومشتقاته	51
6-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	52
7-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الفواكه والخضر	53
8-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الإخباز	54
9-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة السكر	55
10-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة الشاي والقهوة	56
11-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة التوابل والبهارات	57
12-2	الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات المشروبات والسوائل	57
13-2	تطور عدد المؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2004-2012)	60
14-2	تطور الواردات الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2001-2013)	61
15-2	تطور الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2001-2013)	61
16-2	تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الاقتصادية للفترة (2000-2004)	65
17-2	مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف للفترة	66
18-2	تطور القيمة المضافة (2000-2004)	68
19-2	مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة للفترة ما بين (2010-2015)	69

20-2	يمثل نسبة تطور الإنتاج في الفروع الصناعية للفترة (2000-2010)	**70**
21-2	تطور الواردات الجزائرية 2014-2018	**72**
22-2	الميزان التجاري للمواد الغذائية (2005-2010)	**74**
1-3	تطور المدن الخارجية للجزائر (2000-2016)	**85**
2-3	التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل	**104**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	فروع الصناعة الغذائية	**25**

مـــــقدمة

مقدمة

يحتل التصنيع في كل من الدول النامية حيزا كبيرا من تطلعاēا وتحاول هذه الدول أن تحقق القاعدة الصناعية التي تخرجها من حلقات التبعية الاقتصادية من ناحية والتي توفر لها دخلا من ناحية أخرى،فبرز التصنيع كمدخل رئيسي لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاعتماد على مصدر واحد وقابل للنضوب وهو النفط.ولقد انساقت الجزائر كغيرها من الدول النامية وراء بريق الجانب المادي من النظم البير وقراطية النفطية ومعضلة التنمية الاقتصادية دون أن يكون هناك استيعاب كامل لجوهر التنمية الاقتصادية الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة صناعية ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتحسين الإنتاج نوعا وكما، وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته، حيث يمكن التركيز على الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الأجنبية، والصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري.

والصناعات الغذائية تلعب دورا هاما في الأنظمة الغذائية، بسبب موقعها في واجهة منبع الزراعة، فلا يمكن الاستغناء عنها في انتاج أساسيات غذاء اتمعات. وتمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الاستراتيجية، كما تعتبر الصناعات الغذائية في العديد من الدول القطاع الصناعي الأكثر أهمية، حيث نجد في المتوسط 70 بالمئة من المنتجات الزراعية يتم تحويلها عن طريق قطاع الصناعات الغذائية. يلعب هذا القطاع خاصة في الدول المتقدمة دورا مهيمنا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، كما أنه يعرف نموا متزايدا في الدول الناشئة (كالبرازيل مثلا)، وتسعى الشركات الكبرى والدول والمنظمات الزراعية جاهدة من أجل تحقيق استقلاليتها تجاه الأسواق الخارجية للمواد الغذائية.

تواجه شعبة الصناعات الغذائية في العالم تحديا كبير ا يتمثل في تغذية تسعة مليار شخص في حدود سنة 2050، مع ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في الدول الناشئة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الجودة. تكمن تحديات شعبة الصناعات الغذائية على مستوى حلقات سلسلتها، فمن حلقة المنبع قطاع الزراعة الذي بدوره يواجه حاليا عدة تحديات فبالإضافة إلى مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، يكثر الطلب على الزراعة بشدة في قطاع الطاقة (الوقود الحيوي) والكيمياء المتجددة، أما على مستوى حلقة

المصب التوزيع والاطعام فيشهد العالم منذ حوالي خمسون سنة، صعود قوي لظاهرة التوزيع الكبير الذي تسيطر عليه كبار الشركات العالمية، في ظل ظهور أنماط جديدة للاستهلاك.

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإستراتيجي،التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني،كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي،كما أن له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

وفي هذا الصدد نطرح **الإشكالية التالية:**

ما مكانة ودور الصناعات الغذائية في تنويع اقتصاد الجزائر؟

للإجابة عل السؤال الجوهري إرتأينا تقسيمه إلى الأسئلة **الفرعية التالية:**

- ما هي الصناعات الغذائية وهل لها علاقة بالقطاعات الأخرى؟
- هل هناك برامج وضعتها الجزائر من أجل النهوص بالتنمية الاقتصادية؟
- هل هناك عراقيل تواجهها الجزائر لتطوير قطاع الصناعات الغذائية؟
- هل القطاع الخاص في الجزائر يلعب دورا هاما في قطاع الصناعات الغذائية؟

الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة السابقة يتم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- الصناعات الغذائية هي فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية.
- هناك العديد من البرامج التي وضعتها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية.
- هناك العديد من العراقيل التي تقف أمام تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- يلعب القطاع الخاص في الجزائر دورا بارزا وهاما في قطاع الصناعات الغذائية.

أهمية البحث:

إن الهدف من دراستنا هو معرفة السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية،وتخفف من حدة التبعية للقطاع النفطي الذي يعرف وضعية حرجة،لذا تعد الصناعة الغذائية أحد أهم القطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة فيجب معرفة بدقة هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والوقوف على العوائق والتحديات التي تحول دون تطوره ومساهمته في الاقتصاد الوطن.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية موضوع دراستنا يكمن في أن قطاع الصناعات الغذائية له أهمية كبيرة في نجاح إقتصاد الجزائر.
- كان سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو معرفة الأساليب المطبقة في الجزائر لتطيور قطاع الصناعات الغذائية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على ماهية الصناعات الغذائية.
- التعرف على العراقيل التي تواجهها الجزائر في تطوير قطاع الصناعات الغذائية.
- التعرف على أهمية قطاع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني.
- التعرف على أهم الإستراتيجيات التي تأمل من خلالها الجزائر تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الاجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك لوصف وإبراز أهم خصوصيات الصناعات الغذائية الجزائرية وكذا الإلمام بكافة الجوانب المهمة والمتعلقة أساسا بالموضوع من خلال استعراض أهم المؤشرات الإحصائية والجداول ذات الصلة بالموضوع وذلك استنادا إلى العديد من الدراسات والتقارير الرسمية، كما إستخدمنا المنهج التحليلي

فسنعتمد عليه لتحليل وتحديد أهم المفاهيم والبرامج الإصلاحية التي تسعى الجزائر من خلالها لإيجاد حل لمشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وذلك من أجل إعطاء صورة أشمل للموضوع.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها من خلال إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

- كثرة المراجع فيما يخص موضوع دراستنا مما صعب علينا الاختيار بينها ووضع خطة محكمة.
- عدم خبرتنا في إنجاز بحث يرقى لأساسيات إعداد البحوث العلمية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات القريبة من موضوع دراستنا، حيث أخذنا بعض الدراسات السابقة ندرجها من خلال ما يلي:

دراسة كينه عبد الحفيظ: جاءت تحت عنوان "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، تمحورت إشكالية هذه الدراسة في مدى استطاعة الصناعات الغذائية وبالأخص ذات الاستهلاك الواسع أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر.

دراسة توبة جاد عبد الحق: تمحورت هذه الدراسة في "إأثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خالل الفترة 2000-2019"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، تضمنت إشكالية هذه الدراسة كيفية دعم البرامج الخماسية للصناعات الغذائية في الجزائر.

الفرق بين الدراسات السابقة ودراستنا هو أن دراستنا إهتمت أكثر بمعرفة فروع الصناعات الغذائية في الجزائر، مع التركيز على الإستراتيجيات التي وضعتها الجزائر من أجل تطوير قطاع الصناعات الغذائية والآفاق المستقبلية التي جندتها الجزائر لذلك.

تقسيمات الدراسة:

ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الصناعات الغذائية في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على ما ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها بالإضافة إلى نشأة وتطور الصناعات الغذائية وفروعها وأخيرا الصناعات الغذائية في الجزائر، أما الفصل الثاني دور قطاع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني سنتطرق من خلاله لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2019) إضافة إلى الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر إفريقيا (الصادرات والواردات) وأخيرا هيكل وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني، والفصل الثالث خصص للإطار التطبيقي والذي جاء بعنوان دراسة تحليلية لإستراتيجية تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر، فمن خلاله سنقوم بتوضيح عراقيل ترقية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتقييمه، وكذا محددات الصناعات الغذائية في الجزائر طرق تطويرها ومكانة الزراعة وأخيرا آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر.

الـــفصل الأول

الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد

إنتاج الغذاء أو صناعة المواد الغذائية هي مجموعة معقدة ومتنوعة من الأعمال التي تهدف إلى تزويد سكان العالم باحتياجاتهم من الطاقة الغذائية. ويمكن اعتبار المزارعين الذين يقتاتون على ما يزرعونه، هم الوحيدون الذين يعيشون خارج نطاق الصناعات الغذائية الحديثة.

وتدخل الصناعة الغذائية في تحويل المواد الخام إلى أشكال أخرى غير شكلها وطريقة تناولها الطبيعية. فعلم صناعة الغذاء هو عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث في جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات انتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحله نهائية.

وعلى هذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها

المبحث الثاني: نشأة وتطور الصناعات الغذائية وفروعها

المبحث الثالث: الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها

تعتبر الصناعة نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، والصناعة الغذائية والتي تعد من أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

المطلب الأول: تعريف الصناعات الغذائية

في هذا المطلب سنوضح مفهومالصناعات الغذائية، وذلك بإعطاء بعض التعاريف وذلك وفق العناصر التالية.

أولا: تعريف الصناعات الغذائية

تعددت التعريفات حول الصناعات الغذائية فيرى البعض أنها: "التطبيق العملي للتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم المتعلقة بالغذاء لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها".[1]

ويعرفها البعض بأنها: "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة فهي تعمل على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري".[2]

[1] إنعام القرشي، الصناعات في دولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأفاق الاقتصادية، العدد 109، 2007، ص7.

[2] ماجد أبو النجا الشرقاوي، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020، ص669.

يطلق Louis Malassis مصطلح الصناعات الغذائية على كل الصناعات التي تعتمد غي إنتاجها على 50 بالمئة وأكثر من سلع وسيطة آتية من الزراعة كصناعة اللحوم، الحليب، الحبوب، السكر، الدهون، وغيرها، إلا أنه هناك بعض الصناعات التي يكون اعتمادها على مصدر الزراعة أقل من المصادر الأخرى مثل الصناعة المشروبات.[1]

ثانيا: بعض التعاريف الأخرى

واختلفت التعاريف حول الصناعات الغذائية وتعددت نذكر منها:[2]

عرفت الصناعات الغذائية على أنها العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة مكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.

وعرفت أيضا بأنها الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبكترولوجيا...الخ لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفه.

وفي تعريف آخر يعتبر علم الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه في مراحله النهائية.

وعرفت الصناعات الغذائية كذلك بأنها: "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا المواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ، والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.

[1] قش فائزة، توجيهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، 2019، ص144.

[2] توبة جاد عبد الحق، أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص6.

كما أنها تعد مجموع المؤسسات التي تهم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزء من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي.

والصناعات الغذائية: حسب ما يعرفه محمد ممتاز الجندي هي بأنها الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة، الكيمياء، والهندسة والتكنولوجيا...الخ، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع.[1]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصناعات الغذائية وأقسامها

سنوضح في هذا المطلب نشأة وتطور الصناعات الغذائية وكذا أقسامها وذلك من خلال إتباع العناصر التالية.

أولا: نشأة الصناعات الغذائية وتطورها

لقد بدأت عملية التصنيع منذ القدم، حيث عرف المصريون القدماء زيت بذرة الكتان واستراتيجيتها منذ عصر ما قبل التاريخ، وذلك بغرض استعمالها في الغذاء والطب والإضاءة، كما برعوا في حفظ الفواكه كالعنب، وقاموا بتجفيف البلح والتين، ويتضح من الآثار والنقوش والصور الموجودة على جدران المقابر أن المصريين كانوا يعمدون إلى تجفيف اللحوم، كما اهتموا بتجفيف الأسماك وحفظها، مما كان له أثر كبير في تغذيتهم بالمواد البروتينية طوال العام.[2]

[1] توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 7.

[2] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية الآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2021، ص 682.

كذلك عرف اليابانيون طريقة الحفظ بالتبريد من خمسمائة سنة قبل الميلاد، فكانوا يحفظون الأسماك في الثلج المتراكم فوق الجبال والمرتفعات، وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأت نهضة جديدة في صناعة الأغذية، حيث استخدمت درجات الحرارة المرتفعة كوسيلة من وسائل الحفظ، وقد توصل أحد الباحثين في عهد نابليون إلى طريقة للحفظ تتمثل في حفظ الأغذية في أوعية تغلى وتسد مباشرة سدا محكما، ثم تلاه العالم باستير الذي توصل إلى طريقة البسترة، وهي معروفة في طرق حفظ الأغدية، أما في مطلع القرن العشرين فقد ظهرت أبحاث التجميد السريع، وبذلك وجدت اللحوم وعصير الفواكه وسيلة جديدة للحفظ، حيث تحتفظ بخواصها في حالة تقرب حالتها الطبيعية.

كما لعب تطور المواصلات في العالم دورا كبيرا في إنعاش الصناعات الغذائية ودفعها إلى الأمام، فبعد اكتشاف أول قاطرة بخارية بما يقارب النصف قرن انتشر استعمال السكك الحديدية، وكذلك السفن التجارية في نقل البضائع من جملتها السلع الحقيقية من صفات الغذاء إلى المستهلك، مما أوجد نوعا من التنافس بين مؤسسات إنتاج الأغذية لتقييم المنتج الأفضل، مما انعكس إيجابيا على تقدم الصناعات الغذائية في العالم من جهة وتلبية الطلب المتزايد للغذاء لسد الفجوة الغذائية من جهة أخرى.[1]

ثانيا: أقسام الصناعات الغذائية

يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة، إذ يمكن تقسيمها حسب الغرض منها إلى:[2]

1. صناعات غذائية تحويلية: مثل صناعة السكر، الزيوت، والتبريد، والتجميد، والتجفيف، وغيرها.
2. صناعة غذائية تحويلية: مثل صناعة السكر، الزيوت، الحليب وغيرها.
3. صناعة صغرى: وهي تلك الصناعات التي تتم بواسطة عدد محدود من العمال.
4. صناعات كبرى: هي تلك الصناعات التي يستخدم فيها عدد كبير من العمال، مع استخدام الآلات الصغيرة والكبيرة على نطاق واسع في كل أو أكثر مراحل التصنيع، مثل مصانع التعليب والسكر.

[1] نصف شرفي، عميروش بوشلاغم، المرجع السابق، ص 683.

[2] حيدر محمد وآخرون، الصناعات الغذائية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب ، سوريا، 1982، ص 7.

المطلب الثالث: أهمية وخصائص الصناعات الغذائية وأهدافها

من خلال هذا المطلب سنبين أهمية وخصائص الصناعات الغذائية، وكذا التعرف على أهداف هذه الصناعات.

أولا: أهمية الصناعات الغذائية

تتلخص الأهمية الاقتصادية للتصنيع الغذائي فيما يلي:[1]

– تصنيع وحفظ المواد الغذائية من المصادر الزراعية التي عن حاجة الاستهلاك في مواسم إنتاجها الطبيعي، للاستفادة منها على مدار العام، مما يحقق التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة إلى تقليل الفائض من الخامات الزراعية، حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن قيمة الفائض من المنتجات الزراعية إلى أن قيمة الفائض من المنتجات الزراعية والغذائية تصل إلى أكثر من مليارات دولار أمريكي، وبالإمكان تقليل ذلك باستخدام الطرق المناسبة في الحفظ والنقل والتداول والتخزين.

– تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية، وتحويلها إلى منتجات عالية القيمة الاقتصادية مثل إنتاج الحلوى من التمور أو إنتاج الزيوت من البذور الزيتية، وإنتاج العصائر من الخضروات والفواكه...الخ.

– زيادة فرص العمل، خاصة وأن هذه الصناعة تحتاج إلى عمالة كبيرة، كما أنها تعمل رفع مستوى الدخل للأفراد.

– قيام صناعات أخرى تكميلية لتصنيع الغذاء مثل صناعة العبوات، والاستفادة من المخلفات في منتجات عالية القيمة مثل إنتاج: الخل والخميرة من التمور الدبس، والصناعات القائمة على مخلفات صناعة السكر...الخ.

– تأمين حاجة المجتمع عامة من الأغذية، وتقديم منتجات متنوعة، أغذية سريعة التحضير أو سابقة التجهيز، أغذية أطفال، بما يواكب تغير الأنماط المعيشية.

[1] محمد بن إبراهيم السويل، الصناعات الغذائية، الجزء 1، مجلة العلوم والتقنية، العدد 87، 2008، ص 5.

– توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية، وإمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والوطن، والمواصفات العالمية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول.

كما تعتبر الصناعة الغذائية صناعة حيوية حيث تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها أيضا في النقاط التالية:[1]

– الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في تغذية الحيوانات أو إنتاج منتجات أخرى يستفيد منها الإنسان.

– لا تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية.

– تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى أكثر ثباتا، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طوال فصول السنة، والاستفادة من المحظوظ منه بالتعليب أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى الآفات التي تقضي عليها كمحصول الطماطم مثلا.[2]

– تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها، بل أنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.

– الحفاظ على الخدمات الزراعية في فترة ذروة إنتاجها للاستفادة منها في غير موسمها.

– تعد الصناعات الغذائية من الأدوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الإقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة.

---

[1] توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 10.

[2] فضيلة بوطرة، قرامطية زهية، مداخلة بعنوان الصناعات الغذائية في الجزائر بين واقع الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي والقيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 2015/20000، ص19.

- توفير نظام متكامل لحماي المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة.

- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفصيلاته وأذواقه.

ثانيا: خصائص الصناعات الغذائية

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:[1]

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد اولية بسيطة وغيرها.
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية، حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى بالسلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجا لها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس القائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية...).
- تعتبر الصناعة الغذائية معسر الأمن الغذائي لأي دولة من خلال تركيز السلع الضرورية
- تؤدي الصناعة الغذائية إلى ازدهار الزراع بما لها من علاقة وثيقة معها.
- إضافة إلى اعتبارها مورد كسب العملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

للصناعات الغذائية خصوصيات تتميز بها عن باقي الصناعات كالتنوع، الحجم الكبير، والموسمية، فعند معاينة نقطة بيع للصناعات الغذائية نلاحظ التنوع الكبير في المنتجات فهناك الزيوت وهناك الأجبان وهناك المشروبات وغيرها، وكل نوع ينتج له العيد من العلامات أو المؤسسات وهذا نتيجة:[2]

[1] مولاي كاهنة، مقراني حسيمة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2019/2000، مذكرة ماستر، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017، ص 60، 61.

[2] عبد الحق بن تفاف، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد4، 2013، ص 283، 284.

– التنوع في المادة الأولية المستعملة للصناعات الغذائية فمنها ما هو ذو أصل حيواني ومنها ما هو ذو أصل نباتي؛

– التنوع في القدرة الإنتاجية، فالمؤسسات التي تطلع بهذا الإنتاج الغذائي توظف أشخاص ذوي مهارات مختلفة التوجهات؛

– التنوع في طريقة الإنتاج.

ومن خصائص الصناعات الغذائية في الجزائر نجد أنه:

– بالنسبة للنوعية في إنتاج الصناعة الغذائية في الجزائر فالمستوى النوعي الذي تقدمه الفئات الرائدة هو فعليا مطابق للمستويات العالمية بينما مستوى إنتاج صغار المنتجين يبقى متغير إلى ضعيف من جهة أخرى الأسعار المحلية مجزية فالطالبين في السوق الجزائرية أقل تطلبا.

– تحظى الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع: المطاحن والمشروبات على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات، مثل تعلب الأسماك، إنتاج المجمدات، المخابز الصناعية، التجفيف إنتاج الخميرة.

– تبقى بعض الشعب تعتمد كليا على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر، الزيوت المارغرين والقهوة التي تستورد تقريبا كل المواد الأولية التي تتطلبها، وهي أيضا بنسبة كبيرة حالة قطاع مطاحن اللين (bT) والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد أما شعبة الحليب فإن احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (إسبانيا، البرازيل) صناعة شرائح اللحم المجمدة تعتمد أساسا على اللحوم المجدة المستوردة.

– الخاصية الأخيرة لبعض شعب القطاع هي أنه يتعين عليها أحيانا إدارة توزيع منتجاتها بنفسها لأن شبكات التوزيع في الغالب تقليدية أو مفقودة، سلسلة التبريد غير مسيطر عليها سوى في بعض الشعب مثل عدد كبار منتجي المنتجات الحليبية الفائقة البرودة والتي تكون شبكتها الخاصة وتقوم بمساعدة تجار الجملة المحليين الذين تتعامل معهم[1].

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، ص 103.

ثالثا: أهداف التصنيع الغذائي

تصنيع وحفظ الغذاء الذي يزيد من حاجة الاستهلاك الطازج مما يؤدي إلى:[1]

- الاغذية من التلف والفساد ومن مسببات التسمم الغذائي؛
- توفير الأغذية الموسمية الإنتاج في أوقات ندرة وجودها في الأسواق؛
- المحافظة بقدر الإمكان على مستوى الأسعار في الأسواق؛
- تخزين الأغذية بصورتها الاعتيادية أو المصنعة لمواجهة احتياجات المواطن في الظروف الحرجة أو الطارئة، مثل الفيضانات والجفاف والأزمات والحروب، أو عدم القدرة على الاستيراد الأغذية لأسباب مختلفة؛
- تحويل الخامات الزراعية والتي لا يمكن استهلاكه مباشرة إلى منتجات لها قيمة غذائية واقتصادية مرتفعة، مثل إنتاج زيت الطعام من بعض البذور القطن وعباد الشمس وقول الصويا...الخ، وكذلك إنتاج الدقيق من طحن حبوب القمح؛
- إنتاج أغذية ضمن مواصفات مقاييس محددة، وكذلك رفع جودة العديد من الأغذية بتحسين حالتها أو بالسيطرة على مكوناتها والمواد المضافة لها مثل إضافة Vit- C للشراب أو تطرية اللحوم إنزيميا؛
- تحويل بعض المخلفات الغذائية والزراعية إلى منتجات لها قيمة اقتصادية مثل إنتاج البكتين من قشور الموالح أو قشور البصل؛
- توفير الوقت والجهد عند تناول اغذية محفوظة سهلة التحضير، وبخاصة للعاملين الذين لا يسمح وقتهم بقضاء فترة طويلة في تحضير الأغذية الطازجة وطبيعتها.

[1] هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، 2020، ص 88، 89.

كما تجري الصناعات الغذائية عملية التصنيع على الخامات الزراعية من أجل تحقيق الأغراض التالية:[1]

- إطالة فترة صلاحيتها للاستهلاك الأدمي أطول مدة ممكنة، مع عدم الاضرار قدر الإمكان بقيمتها الغذائية والحيوية، ودرجة جودتها؛
- استخلاص واستنباط منتجات جديدة منها، صناعة السكر والزيوت الغذائية والخل وصناعة المربى والأشربة؛
- تغيير الخامات الزراعية من حالتها الخام إلى حالة صالحة للاستهلاك الأدمي، مثل صناعة ضرب الأرز، صناعة طحن الحبوب وصناعة الخبز... إلخ.

[1] هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014/2013، ص 47.

المبحث الثاني: تطور الصناعات الغذائية وفروعها والقوى الخمسة لبورتر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الصناعات الغذائية في الجزائر، وكذا والفروع التي تتضمنها، وأخيرا والقوى الخمسة لبورتر.

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر

مرت الصناعة الغذائية في الجزائر بالعديد من المراحل نوجزها من خلال الطرح التالي:[1]

بعد الاستقلال مباشرة عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلا أنها شكلت بداية للصناعة، وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا سبب قربها من المواد الخام الزراعية، وثم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني.

بالإضافة إلى ذلك أن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في اتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة فرع الصناعات الغذائية وما يكتسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقاتها الإنتاجية سوى 50% نتيجة لعوامل مختلفة مثل نقص رأس المال، قلة اليد العاملة الفنية المدربة، ونقص المواد الأولية المعونة لهذه الصناعة وبالخصوص منها الزراعة.

وبعد أحداث 1965 وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية "الصناعات المصنعة" ومما لا شك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة 1967 و1977 للقطاع الصناعي والذي يضم من أبرز فروعه الصناعات الغذائية.

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، 2019، ص 111.

إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية، وعرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات وحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأهمل فرع الصناعة الذي حصل على اعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها نسبة 5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثر من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعدى نسبة تغطية الطلب الكلي 40%.

حيث تميزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم الاستثمارات الكافية لهن وكان لهذا انعكاس يلبي على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في بعض الحالات إلى غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها إلى مستودعات.

أما المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989 والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعي والري[1].

النتيجة التي يمكن استخلاصها هنا فرع الصناعات الغذائية بالأهمية البالغة خلال المخططات التنموية، ما عدا المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ على أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الغذائية.

كما أن مرحلة 1990، 1995 التي عرفت مخططات تنموية سنوية فإن هناك تحسنا على مستوى إنتاج الحبوب وكذلك فتح مجال للقطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في عملية توفير مادة السميد، التي كانت تعرف ندرة خلال السنوات السابقة.

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، المرجع السابق، ص 111.

كل هذه المراحل أثبتت أهمية الصناعات الغذائية التي تعد من أهم القطاعات الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة الدولة وكذلك في توفير الطلب المتزايد للمجتمع على المواد الغذائية.

فالاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي يعود لعدة أسباب أهمها:[1]

– أن هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن.

– مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا، بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يمثل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط تمثل تقريبا 31.5% (أي ما يعادل 145 مليار دينار) من القيمة المضافة للصناعة.

فرع الصناعات الغذائية يمثل 28 % من الواردات الصناعية الكلية، ويتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت.

عموما ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها خاصة يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع من أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

نفصل فيما يأتي أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر، التي تشمل إنتاج الحليب، السكر، الحبوب، والمشروبات، إضافة إلى الزيوت بأنواعها ...الخ.

أولا. فرع إنتاج الحليب ومشتقاته:

تعتبر الجزائر أول مستهلك لمادة الحليب في المغرب العربي، بنسبة تقدر بـ 140 ل/للفرد/سنة، مقابل استلاك كلي مقدر بحوالي 5.5 مليار لتر من الحليب، بحيث يتضمن ما يقارب 03 مليار لتر من الكمية المستوردة، فالجزائر تستورد ما يعادل 200.000 إلى 300.000 طن من ببودرة الحليب خلال السنة، ما قيمته 800 إلى 900 ملية، أورو، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية أو الثالثة عالميا من حيث استيراد

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، المرجع السابق، ص ص 111، 112.

بودرة الحليب[1]، وفي هذا الصدد أشار رئيس الفدرالية للصناعات الغذائية "عبد الوهاب زياني" إلى الوضعية الصحية لشعبة الحليب بقوله: "نقص المراقبة والمتابعة تسبب في تراجع إنتاج الحليب من 400 إلى 300 مليون لتر سنويا"، علما أن متوسط الحليب عادل 3.5 مليار سنويا منها أقل من 9000 مليون لتر يتم جمعها والباقي يدار في السوق الموازية.

ثانيا. فرع إنتاج الحبوب:

يشمل هذا الفرع إنتاج القمح بنوعية الصلب واللين، حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة (2000-2012) بـ: 1.376.690 طن فيما يتعلق بإنتاج القمح الصلب، وكمية 808.130 طن للقمح اللين، ليكون بذلك الإجمالي 2.184.820 طن.[2]

ثالثا. فرع إنتاج السكر:

يعتبر فرع إنتاج السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية.[3]

وفيما يتعلق بإنتاج السكر فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تموين السوق المحلية، حيث بلغ إنتاج مؤسسة سيفيتال حوالي 210.000 طن/سنة، وقد انتقلت الحواجز من مرحلة استيراد هذه المادة إلى تصديرها إلى أوروبا، الشرق الأوسط والمغرب العربي.

غير أن ذلك لا ينفي كون الجزائر تعتبر من الدول العشر الأولى الأكثر لمادة السكر عالميا، ويرجع ذلك للطلب المرتفع على هذه المادة، حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد للسكر سنويا حوالي 24 كلغ وفق ما تشير إليه إحصائيات وزارة الصناعة الجزائرية.[4]

---

[1] الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، دور مؤسسات الصناعات الغذائية ترقية التجارة الخارجية للجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 6، 2016، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 45، 46.

[3] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص23، 24.

[4] الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، المرجع السابق، ص 46.

رابعا. فرع إنتاج المشروبات:

عرف هذا تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينات، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980، أصبح يدر بـ 1.5 مليار لتر في سنة 2004[1]، ليبلغ 24 مليار لتر سنة 2011.

بينما قدر الطلب على المشروبات الغازية في سنة 2004 بـ 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات وإقبال كبير من المستخدمين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات.

خامسا. فرع إنتاج الزيوت:

إن زراعة الزيتون في الجزائر لازالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي، وتوفر الآلات الحديثة وكذلك عدم تطوير وإعادة تكثيف الأشجار المغروسة، كما أن الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافية مقارنة بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر شهدت نسبة زيادة في عدد الأشجار قدرها 10.1% بين سنتي 2003/2002، وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعة هذا النوع من الأشجار والذي كان له أثر سلبي على زيادة الإنتاج أو من حيث المردودية.[2]

وهناك فروع أخرى للصناعات الغذائية، حيث تشمل الصناعات ذات التحويل الثانوي وهي عبارة عن عملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. فرع الصناعة الخبز والحلويات: اعتمد هذا على وسائل تقليدية الثمانينات ومع بداية التسعينات أصبحت المخابز تعتمد على وسائل أكثر حداثة، وقد شهد هذا النشاط حركة ديناميكية فيما يخص وسائل الإنتاج خاصة في النصف الثاني من التسعينات، أما سنة 2003 أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه الصناعة آلية (أوتوماتيكية)، حيث تم تجديد معظم الآلات وتم التخلي عن الطابع التقليدي الذي كان يميز هذا النشاط، فقد أصبح في سنة 2003 حوالي 90% من وسائل الإنتاج يتراوح عمرها ما بين 2 و6

[1] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 94.

[2] الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، المرجع السابق، ص 47.

سنوات وأن 10% فقط يصل عمرها إلى 10 سنوات، وقد قدر عدد المخابز ففي سنة 2004 حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري بحوالي 15500 مخبزة، 900 منها تقوم بتصنيع الخبز و6500 تقوم بتصنيع الخبز والحلويات وقد تراوح الإنتاج في سنة 2003 بين 9 و10 مليار خبزة.[1]

2. فرع العجائن الغذائية: تعتبر صناعة العجائن الغذائية من الصناعات في الجزائر قبل الاستقلال وتم تطويرها بعده من طرف المؤسسة العمومية (SEMPAC) والتي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاتها، حيث تم إنشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطار في اليوم، ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد سنة 1990 التي دخلت بها عدة شركات خواص تغطي السوق المحلية كشركة SIM بالبليدة، وشكرة بن عمر Ben Amor بقائمة الرائدتين في السوق الجزائرية، إلا أن أغلب الشركات الخواص تبقى تحت رحمة أسعار المواد الأولية، وكذلك العراقيل التي في بعض الأحيان تؤدي إلى تأخر وصول هذه المواد إلى المصانع.[2]

3. فرع صناعة البسكويت: شهدت هذه الصناعة تطورا مع بداية الثمانينات وذلك بفضل القطاع الخاص والذي تعرض المنافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة والتي تشير بالجودة، غير أنه بعد عمليات تأهيل ونتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة إلى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تنافس بشدة المنتجات المستوردة.

قد كان عدد الوحدات المنتجة في سنة 1997 حوالي 109 وحدة إنتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، ووصل عدد المصانع سنة 2004 إلى حوالي 380 منتج حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (145 منهم أشخاص طبيعية) وإن حوالي 60 مؤسسة

[1] طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال، حيث قدر حجم الإنتاج سنة 1997 30000 طن، وتجاوز 90000 طن سنة 2003، وواصل الارتفاع سنة 2004 إلى 150000طن.[1]

الشكل رقم (1-1): فروع الصناعة الغذائية

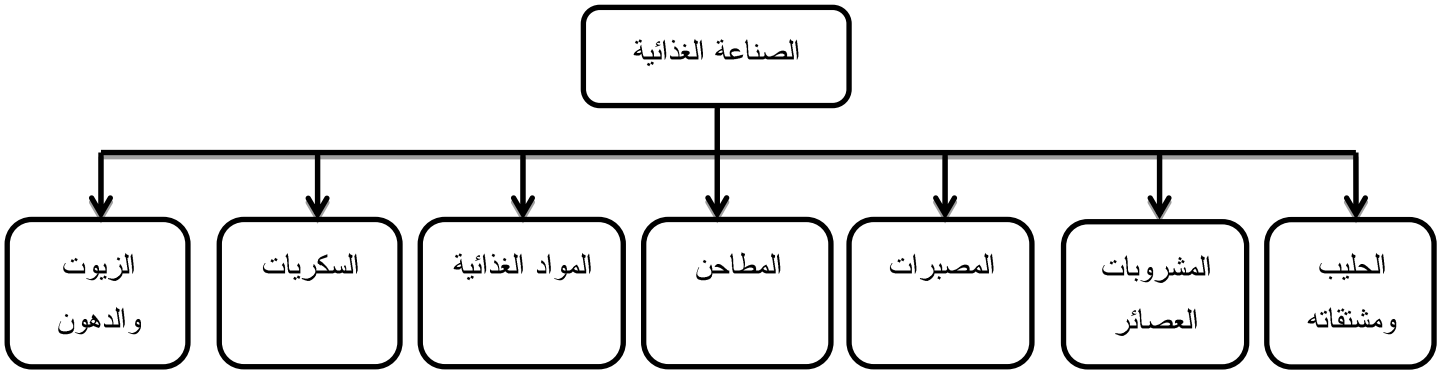

المصدر: شويح محمد، دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة2، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 06-2018/07، ص 7.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا مدى تشعب وتنوع الصناعات الغذائية في الجزائر وضمنها لمجمل أو غالبة فروع الصناعة وفقا للتقسيم الدولي للمنظمة الأممية للتنمية الصناعية، رغم أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها هي غياب "فرع صناعة اللحوم"، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة والتي يتم استغلالها بطرق تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذا الفرع عن طريق إنشاء مذابح عصرية، وحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا وسليمة صحها.

المطلب الثالث: الصناعة الزراعية الغذائية والقوى الخمسة لبورتر

سنوضح في هذا المطلب الصناعة الزراعية الغذائية والقوى الخمسة لبورتر وذلك وفق العناصر التالية الذكر.

أولا. المنافسون في الصناعة:

كل مؤسسات الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر، المؤسسات المصدرة للسوق الجزائري.

[1] بوحلفة عبد الله، عمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قالمة، 2019/2018، ص 58.

ثانيا. القوى للتفاوضية للزبون:

المستهلكين الجزئيين والمستهلكين المباشرين للمنتجات الصناعية الزراعية.

ثالثا. القوى التفاوضية للمورد:

أصحاب الأراضي الفلاحية المزارعون والصيادين في المال البحري والبري وأصحاب المواشي، المضاربين على المنتجات الزراعية، موردي مواد التغليف والتعليب.

رابعا. المنافسون غير المباشرين المنتجات البديلة:

المنتجات الفلاحية الطبيعية بالإضافة إلى المنتجات الحرفية المنزلية التي تجعل المرأة الجزائرية تستغني على بيع المنتجات المصنعة لتقوم بتصنيعها يدويا بالبيت كالعجائن العصائر والمصبرات ... إلخ.

خامسا. المنافسين المحتملين:

إحتمال دخول منافسين جدد هو إحتمال كبير نوعا ما نظرا لقلة حواجز الدخول للقطاع.

تواجه المؤسسات المتنافسة في الصناعة الزراعية الغذائية كل من المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في 23555 مؤسسة (2012) والأجنبية والتي تأخذ حصة الأسد من السوق الوطني.

وتعتبر مجموعة Cevital هي المؤسسة رقم واحد في الجزائر منذ 10 سنوات كما تحتل المرتبة التاسعة إفريقيا، وهي المؤسسة الرائدة والمنافس الأكبر في القطاع.

المبحث الثالث: الصناعات الغذائية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث سنبرز موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيعن إضافة إلى علاقتها بالقطاعات الأخرى.

المطلب الأول: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع

سنوضح في هذا المطلب موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع، حيث أن الحديث عن أنماط التصنيع يجرنا إلى الحديث عن استراتيجية التصنيع والتي يمكن أن تنطرق لها من خـــلال ثلاث زوايا مختلفة.[1]

أولا. من زاوية الملكية:

ونقصد بذلك استراتيجية التصنيع القائمة على أساس القطاع العام أو القطاع الخاص، بمعنى ما يجب أن تقوم به الدولة من خلال عملية التنمية لتوجيه القطاع العام نحو الصناعات الواجب الاستثمار فيها، أو دفع القطاع الخاص للقيام باستثمارات في قطاعات مختلفة.

ثانيا. من زاوية الهدف من التصنيع:

هل الهدف من التصنيع هو إحلال الواردات أم بهدف التصدير، والذي يقصد به إحلال الواردات محل السلع المستوردة والتي تشمل السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية، أو صناعة الخشب والجلد...الخ.

ثالثا. من زاوية نوع الصناعة:

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على نوع الصناعة، والتي يمكن تقسيمها إى ثلاثة أنواع:

- الصناعة الثقيلة؛

[1] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997، ص 17.

- الصناعة الخفيفة؛
- الصناعة الصغيرة.

1.3. الصناعة الثقيلة: وهي تمثل التصنيع الذي سار في الدول التي انتهجت التخطيط المركزي وبالخصوص في القرن العشرين، باعتقاد حكومات هذه الدول أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة بصفة خاصة وعلى عكس ذلك يرون أن اتجاه الاستثمار نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية للمجتمع.[1]

2.3. الصناعة الخفيفة: وتمثل نمطا من التصنيع الذي ساد البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها وتعتمد على الصناعات الاستهلاكية ثم الوسيطية وأخيرا الإنتاجية ويعتمد هذا النمط من التصنيع على سوق كافية لها.

3.3. الصناعة الصغيرة: هذا النمط من التصنيع يهتم الصناعات الصغيرة، وهي الصناعات اغلبها يقوم بها القطاع الخاص نظرا لما تتميز به من خصائص عن باقي الصناعات الأخرى، كما ينتشر فيها الشخص وتقسيم العمل، ولها دور كبير في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة الصناعية كاليابان أو دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، ويختص هذا النوع في صناعة المنتوجات والملابس الجاهزة والأثاث والسلع الغذائية...الخ.[2]

وضمن هذا النوع من نمط التصنيع تنشيط المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهو مفهوم حديث نسبيا، وأن الصناعات الغذائية تظهر في هذا الشكل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ولا يمكن الحديث عن الصناعة الغذائية دون تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار الصناعات الغذائية كفرع من القطاع الصناعي تصنف ضمن نمط الصناعات الإحلالية، وهذه الاستراتيجية من التصنيع عملت بها الكثير من الدول النامية ومبررات قيام تلك الصناعية تكمن في مساهمتها في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية وإحلالها محل المستوردات الأجنبية وتساهم

[1] عمرو محي الدين، التنمية التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 75.

[2] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها لقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 57.

في إحلال منتجات ذات الاستهلاك الواسع مكان نفس المنتجات المستوردة، مما يخفض من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ويوفر كمية العملة الأجنبية المطلوبة لشراء المنتجات الأجنبية واستغلالها في الاستثمار، كما يساهم في امتصاص فائض العمالة لكون هذه الصناعات أغلبها يعتمد على الكافة العمالية.[1]

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاعات الأخرى

لكل صناعة ترابط أمامي مع صناعات أخرى متصلة بها نسب مختلفة، والصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا. علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

لقد أدى التطور الصناعي الذي شهدته البشرية في السنوات الأخيرة إلى حدوث تغيرات هامة وجذرية في بنية الصناعات الغذائية، نجد أن الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد اعتمادا كليا على ما أنتجته مصانع الحديد والصلب من أجهزة والتعليب بشتى أنواعها، كصناعة التعدين، الصناعات الكيماوية، وهذا من أجل إنتاج منتوجات الصناعات الغذائية، ويمكن أن تتم المساهمة من الفروع الصناعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيمياوية مثلا يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز والطاقة الكهربائية، وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية بنسب مختلفة من التجهيزات.[2]

ثانيا. علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي:

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز

[1] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص57.

[2] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2021، ص686.

أساسية للاقتصاد، وتتمثل أساسا مدخلات الصناعات الغذائية في الفرع النباتي، في حين مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.[1]

ثالثا. علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات:

إن للصناعات الغذائية دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية، وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية، في أشكالها المختلفة وذات القيمة الغذائية، كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات، وفي نفس الوقت التصنيع الغذائي، يتطلب إعداد فنيين مهرة ذوي مستوى عال من التدريب في مختلف التخصصات، كمهندسين والمختصين في شؤون التصنيع، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات بشكل جزء مهما في القطاع الاقتصادي ككل، وهو أحد دوافع تطوير الصناعات الغذائية من تحسين النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهافة وبالتالي يعد فرع الصناعات الزراعية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، وحسب وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار تمثل الصناعة الغذائية التي تعد وسيلة لبعث القطاع الصناعي وتوظف 140 ألف عامل أي 40% من السكان النشطين أزيد من 17100 مؤسسة ما بين 50 و55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي وما بين 40 و45% من القيمة المضافة كما تتوفر على قدرة التصدير قد تتجاوز ملياري دولار سنويا، كما تنشط أغلب المؤسسات المنتمية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعة وفي عمليات التعبئة والتغليف، حيث تمثل منتجات هذا القطاع 44% من نفقات الخواص الرسمية للعائلات

[1] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص45.

[2] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص587.

وحوالي 28% من الواردات ترتكز على خمسة منتجات تمثل 80% وهي الحبوب، الحليب، والسكر، بالإضافة إلى أغذية الحيوانات.

وفي سياق إعطاء أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أداء جيد وذلك عن طريق:[1]

أولا. الإطار القانوني والتنظيمي:

من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة ووضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعة لغذائية:[2]

- أصبحت عملية التسجيل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛

- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛

- يخضع الدولة تسهيلات كبير لاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل 60%- 70%؛

- تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشاريع المتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعة الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة في 2003 إلى 6.5%، أما فترة التسديد إلى 7 سنوات.

بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها 5% على المواد نصف المصنعة 30% على النصف المصنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرضتها التنافسية.

[1] خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقليمية الدولية، يومي 23، 24 نوفمبر، 2014، الشلف، ص12.

[2] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2019، ص 125.

ثانيا. الإطار المؤسساتي:

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال 8 وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، يليها العديد من المؤسسات والمخابر...الخ.

ثالثا. الإطار التقني:

انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، ومن هنا فهناك إرادة جديدة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات، كما أن هناك أفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

رابعا. **إطار الدعم المالي والتمويلي:**

أن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف 4 مرات على 6 سنوات، فانتقل من 872 مليار دج سنة 2007 إلى 3022 مليار سنة 2012، بتكلفة كلية إجمالية لحجم الاستثمارات 13.798 مليار ما يعادل 200 مليار، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية 83% وتمثل الصناعة الغذائية نسبة معتبرة منها.

خلاصة

إنّ عمليّة الصّناعات الغذائية بشكلٍ عامٍ هي عمليّة إنتاج الغذاء وتعليبه وحفظه ضمن فترة صلاحيّة محددة، كما أنّه يتضمن كلّ شيء يخصّ الغذاء الّذي يزودنا بالطّاقة، كما أنّها تعتبر عمليّة تحويل المواد الغذائيّة إلى موادٍ غذائيةٍ محفوظةٍ وفق عدّة عمليات تنتج مواداً غذائيّةً ومأكولاتٍ صالحةً للأكل والاستهلاك.

هذه الصناعات لها فروعها العديدة في الجزائر وهذا ما وضحناه في هذا الفصل، إضافة إلى أن لها علاقة وثيقة بباقي القطاعات خاصة قالطاع الصناعي والقطاع الفلاحي.

الـفصل الـثاني

دور قطاع الصناعات الغذائية

في الإقتصاد الوطني

تمهيد

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري،حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإستراتيجي،التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني،كما يعد حلقة وصل بين مختلف القطاعات.

وعلى هذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: برنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999–2019)

المبحث الثاني: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر إفريقيا (الصادرات والواردات)

المبحث الثالث: هيكل وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: برنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (1999–2019)

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، وتنمية لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنوضحه من خلال الآتي.

المطلب الأول: برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي

سنوضح في هذا المطلب برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، حيث أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:[1]

لاحظت السلطات العمومية، خلال سنة 2001، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالاختلالات الاجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، حلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوية.[2]

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، 2012، ص 53.

[2] بدر الدين زبيدي، وآخرون، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة الفترة 2001–2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الوادي، 2018/2017، ص 30.

إن تنفيذ هذا البرنامج يعتمد على نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ ميزانية الدولة (قسم التجهيز)، وعليه فإن مشاريع هذا البرنامج سجلت ضمن مخطط الاستثمارات للميزانية العامة للدولة للاستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات حتى يتم تغطية التكلفة النهائية للمشاريع (أي التسجيلات) ومنح الاعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال للتكفل بالنفقات السنوية للمشاريع (أي ضمان التنفيذ)، وعليه فقد جددت الدولة مبلغ 525 مليار أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، وهو المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج والذي يتمحور حول ما يلي:

- في ميدان إنجاز المرافق العمومية: (إنجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية)؛
- في ميدان الصحة: إنشاء المؤسسات المتخصصة؛
- في ميدان قطاع الموارد المالية: إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب ونظام السقي، إنجاز السدود ومحطات معالجة المياه؛
- في ميدان المنشآت الاقتصادية: إنجاز الطرق الولائية والبلدية والطرق السريعة وتشييد الجسور؛
- في ميدان الموانئ والمطارات: إنشاء وتدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها؛
- في ميدان الفلاحي: تدعيم الفلاحين الإنشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وتجهيزها.

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7.5 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي.[1]

وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية الدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بجانب تعزيز الهياكل القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية

[1] مسعودي زكرياء، سياسة وغالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، جامعة فرحات عباس، 11-12 مارس، 2013، ص13.

ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المبالغ	المجموع (نسبة مئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93	7.02	37.6	2.0	210.5	%40.1
نمية محلية وبشرية	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	%38.9
ادعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	265.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%836
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، 2001، ص187، نقلا عن توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 15.

يبين الجدول رقم (2-1): أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات ما يعدل 40.1% من أجمالي المبلغ المخصص البرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة التأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن

الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PAND، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1].

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2003/2002/2001 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76%من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 تم تخصيص له مبلغ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.[2]

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.8%في المتوسط خلال فترة البرنامج، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ 6.8%.
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة أقل من 24% عند نهاية الفترة

[1] توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 15، 16.

- إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

أولا. تعريفه:

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتفيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج[2]، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009، هذا البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعكاس الاقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 1، 2010، ص 204.

[2] بن صاولة صراح، بزاز محمد سفيان، تحليل تقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 2، 2017، ص 25.

ثانيا. أهدافه:

بهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[1]

– استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي

– مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[2]

3. **مضمونه:** قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبنيها من خلال الجدول الآتي:[3]

الجدول رقم (2–2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

	المجموع (مليار دج)	**النسبة المئوية %**
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	117.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنمية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع16، 2018، ص271.

[1] خلوط فوزية، برامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2013، ص 98.

[2] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019/2001، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص44.

[3] هدى بن محمد، لمرجع السابق، ص 45.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من خلال السكن –إنجاز مليون وحدة سكنية–، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـ 45.5%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت بـ 40.5%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهنئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصوص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسيته 4.8 % من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، وزرع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

في هذا المطلب سنوضح أيضا برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث سنعرف ببرنامج دعم النمو الاقتصادي وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

أولا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010

اعتمد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال:[1]

[1] بدر الدين زبيدي وآخرون، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة الفترة 2001–2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص 38.

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي يقدر بـ 9700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ قدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني والتنافسية وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:[1]

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام الاستثمار
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الراشد
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعة التقليدية.

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية وهي التعليم والصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

الجدول رقم (2-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010

القطاع	حجم الاعتمادات "مليار دج"	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10.122	%49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	%7.6
الحد من البطالة	360	%1.7
البحث العلمي	250	%1.6
المجموع	20.412	%100

المصدر: بدر الدين زبيدي، المرجع السابق، ص 39.

- يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:[1]

- أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 دينار دج لتهيئة الإقليم، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدى إلى إنجاز مشاريع كبرى حيث خصص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

[1] صالحي ناجية، مخناش فتحية ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 – نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام – 11-12 مارس 2013، ص 10.

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها التنمية الفلاحية والريفية.

وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء ل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرامج 2014/2010 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للدولة تبذل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2014/2010 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات ولمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج

[1] صالحي ناجية، المرجع السابق، ص 10.

والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدوره الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019م لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة).[1]

ويخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار، أي 280مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:[2]

1. تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار، يصب بحملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره "عدل" بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنوي كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا، تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا.

2. تنمية الصناعات الغذائية: من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانحراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

3. ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في لسوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نقط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال

[1] توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 23.

[2] بدر الدين زبيدي، وآخرون، المرجع السابق، ص 41.

تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

4. تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء، و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع تربينات الغاز ومحولات القوة.

5. إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة: حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.

6. حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير، و15 منتجع سياحي.

7. وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه لصناعات الحرفية باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

8. كما سيتم إعداد (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.

9. سنواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج استكمال مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا.

10. أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة سواء للبضائع أو السكان.

11. وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

12. كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا

العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد[1].

13. سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

14. التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 2.1 مليون في طور الإنجاز، كما سيتم تسليم 300.000 سكن في السنة الحالية، و600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا.[2]

[1] بدر الدين زبيدي، وآخرون، المرجع السابق، ص 42.

[2] بدر الدين زبيدي، وآخرون، المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر إفريقيا (الصادرات والواردات)

تبقى التدفقات الداخلة والخارجة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية هي المحدد لقوة ذات الفرع في الاقتصاد الوطني، كما يعكس استمرارية الإنتاج الداخلي، ولفهم أكثر لموضوع الصناعات الغذائية في العالم ارتأينا أن نوضح جدول الصادرات من الصناعات الغذائية حسب البلد (والمنتوج) في المطالب التالية:

المطلب الأول: الصناعات الغذائية ذات الأصل الحيواني

إن الصناعات الزراعية الغذائية ذات الأصل الحيواني، تتعلق بتلك التحويلات في فيزيولوجية الحيوانات بعينها، أو ما نستخرجه منها (المشروبات العضوية في الغالب خاصة الحليب)، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على الصناعات الغذائية الخاصة باللحوم، السمك، الحليب، الحليب ومشتقاتها.

أولا. صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني... وغيره):

بالحديث عن تصنيع اللحوم والأسماك وغيرها من لحوم الحيوانات، فنحن نتحدث عن تحويلها من شكلها الخام وحفظها، وتعليبها، وتعقيمها في درجات معينة، تحددها التكنولوجيا المستخدمة، وتجسدها التقنية على المنتوج الحيواني الخام، والجدول التالي يبين مرتبة الجزائر إفريقيا بالمقارنة مع بعض الدول في القوة التصديرية:

الجدول رقم (2-4): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني... وغيره) (الوحدة 1000 دولار أمريكي).

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المغرب	356538	412918	484484	488272	611122	634760	614196	532618	671559	704671	734702	652461	657753
السيشل	176895	178140	187077		87230		187094	259736	398078	375541	319696	228439	260908
تونس	2750	3297	4114	8410	8395	18531	25868	43979	40813	32777	31570	25678	18758
السنغال	23699	24458	14480	12915	9107	12566	4300	3366	625	12267	14884	11741	6029
موريطانيا	1876	5921		15454	12135	5303	7903	7216	5477	5624	8099	3284	5069
مصر	353	630	287	529	602	1424	977	1048	4215	6268	8840	14977	2343
أوغندا	393	1543	126	34	1264	607	1061	2161	2964	4614	2918	777	6
الجزائر	15	0	3	4	191	435	869	170	794	280	324	237	633
زامبيا	484	1	26	9	305	352	407	12	144	1416	303	10	16

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص83.

تعتبر المنتجات المدرجة في الجدول أعلاه، المنتجات المصنعة، أي التي مرت من حالتها الخام (الطبيعة)، إلى حالتها المصنعة والمعاد تشكيلها، وبالنظر إلى ذات الجدول، نجد أن الجزائر ضعيفة التصدير في هذه الشعبة، مقارنة مع المغرب، الذي يعتبر الأول إفريقيا في تصدير هذه التشكيلة من المنتجات، وبحكم إطلالته على حوضي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي طبيعيا، كما لا ننسى ظفره بأسواق عالمية تصديرية في ظل ثرواته الأرضية الضعيفة مقارنة مع الجزائر، تليها بالترتيب دولة السيشل وتونس، وباقي الدول الإفريقية الأخرى، وصولا إلى موريطانيا ومصر.

إن التفسير المنطقي الذي يبين ضعف الآلة التصديرية الجزائرية في ذات الشعبة، راجع إلى مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، التي مرت بها الجزائر، وفتح المبادرة الفردية لمؤسسات الخاصة، التي وجدت الأرضية التشريعية، والمرافقة المالية والاستشارية على مر حوالي عشرين سنة –منذ 1994 إلى غاية 2016–، أي أن شعبة منتجات الحيوانات والأسماك مازالت لم تستفد بعد من أثر الخبرة الذي تميزت به مؤسسات دول كل من: المغرب، تونس، مصر، وباقي الدول الإفريقية الأخرى، إلا أن الإحصائيات الموجبة عبر الزمن تبين تحسنا ملحوظا، ونية نحو بلوغ العالمية في ظل التدابير الحكومية المستمرة. (أنظر الملاحق في آخر الرسالة لمعرفة عدد المؤسسات المصدرة في كل صنف منتوج لكل من الجزائر، تونس ومصر).[1]

ثانيا. صناعات الحليب ومشتقاته:

بالتركيز على سلسة القيمة لشعبة إنتاج الحليب ومشتقاته،، وبالأخص إلى جهة التموين، والميزة النسبية لدول المتميزة في إنتاج وتصدير هذه المنتجات، نجد أن الجزائر مازالت تعاني تبعية في هذا الشأن، ومن جهة أخرى، نجدها تحاول عبر برامج الدعم الفلاحي تشجيع تربية أصناف الحيوانات المدرة للحليب –خاصة الأبقار–، ولكن من جهة التبادل الدولي للحليب ومشتقاته –الصادرات بالأخص–، فالترتيب إفريقيا تبينه النتائج التالية:[2]

[1] وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص83.

[2] وليد صيفي، المرجع السابق، ص 84.

الجدول رقم (2-5): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحليب ومشتقاته (الوحدة 1000 دولار)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصر	26391	41980	35537	41575	359877	475634	515574	516900	401881	415028	415051	372538
افريقيا ج	41458	26346	32212	35888	55211	74854	233084	241054	263987	287570	296105	230912
المغرب	49225	73224	99058	98288	96731	96039	96311	97502	123759	149020	135763	120160
أوغندا	327	433	306	639	4995	6703	16247	18191	20727	25712	29526	40900
تونس	9609	16592	20311	38482	34503	29889	29685	64270	46075	54477	37274	40637
السنغال	6669	7973	10720	8752	7335	12859	14314	20960	23683	41004	16806	13924
الجزائر	5544	5385	3953	2016	2964	2285	1104	1032	2251	4888	4082	2604

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص84.

بالمقارنة مع متصدر القائمة إفريقيا، تمثل الجزائر خمس تصديره سنة 2004، وحوالي أقل من مائة مرة من تصديره سنة 2015، هذا يبين تساؤلين أساسيين، الأول يتعلق بأسباب إنخفاض صادرات الجزائر من منتجات صناعات الحليب ومشتقاته، والثاني عن أسباب تزايد الصادرات لباقي الدول الإفريقية، خاصة دولة مصر، وقد تكون الإجابة المبدئية هي في تزايد النمو الديمغرافي للجزائر، وهذا ما جعلها تتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في ذات المادة، التي تعتبر استراتيجية، وأما الجواب الثاني، يتعلق بظفر مصر بالعديد من الأسواق العالمية في ظل تغير الاحداث في العالم، إلا أن الأسباب عديدة جدا[1].

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية ذات الأصل النباتي

تتميز الصناعات الغذائية ذات الأصل النباتي بكونها ذات مصدر زراعي أرضي، والتي مرت من مرحلتها الأولية الخام إلى مرحلة التصنيع، والحفظ والتعقيم، ليسهل نقلها واستهلاكها بعد فترة زمنية قياسية، وفي هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أهم منتجات الصناعات الغذائية ذات الأصل النباتي، بالمقارنة بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية في إنتاج هذه المنتجات، على مر الزمن، ومحاولة معرفة أهم أسباب تلك الإحصائيات.

[1] وليد صيفي، المرجع السابق، ص 84.

أولا. صناعات الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:

تعتبر المواد الدسمة المنتشرة انتشارا كبيرا في عالمي النبات والحيوان مصدرا هاما من مصادر الطاقة المركزة، حيث تنتج من الطاقة ضعف ما تنتجه الكميات المماثلة من المواد البروتينية أو الكربوهيدراتية، وبالتالي تعد المواد الدسمة مصدرا غذائيا للإنسان، وبالتالي تقوم على المواد الدسمة العديد من الصناعات الهامة، كصناعة عصر واستخلاص الزيوت والدهون من مصادرها النباتية والحيوانية، وصناعة تكرير الزيوت والدهون، وصناعة الزيوت والدهون، وصناعة الزيوت المهدرجة لإنتاج السمن والمرغرين، بالإضافة لصناعات أخرى متنوعة وعديدة، كصناعة الصابون بأنواعه، وصناعة الورنيشات والجليسرين، وفصل الجليسرين والأحماض الدسمة للاستفادة منها في أغراض صناعية أخرى.[1]

ومن هذا المنطلق ارتأينا إلقاء الضوء على مرتبة الجزائر على الصعيد الإفريقي في هذه الصناعات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–6): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	592982	448601	791707	698318	858599	551169	468866	683047	661848	668216	394849	1068399
المغرب	96600	137794	114178	60410	95779	70223	138048	173453	122465	115325	181812	254772
افريقيا ج	36846	39993	36735	40036	123179	109276	264262	353403	377882	290304	281972	249593
ساحل ع	84179	79696	77353	101367	166475	152102	186154	307601	303561	212476	237801	179448
مصر	23069	21694	14803	12692	194221	173220	141193	318420	278151	245741	189057	123923
السنغال	27158	26868	56017	70695	19075	39272	67999	93848	34243	43131	51129	83016
الجزائر	9331	7130	18075	4728	12444	3688	9458	11960	11382	3491	441	1171

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص85.

بالنظر إلى متصدري الدول المصدرة لمنتجات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، تحتل الجزائر على مر حوالي عقد من الزمان الترتيب الضعيف، وغير التنافسي، مقارنة بدولة تونس التي صدرت حوالي 500 مليون دولار سنة 2004، ولتستمر في الصعود إيجابيا، لتبلغ عتبة المليار دولار في سنة 2015 من هذه المادة، تليها المغرب وجنوب إفريقيا، وباقي الدول الإفريقية، إن تونس لا تتميز بثروات طبيعية باطنية

[1] طارق إسماعيل كاخيا، مدخل إلى تكنولوجيا الزيوت والدهون والصناعات القائمة عليها، الجمعية الكيميائية السورية، دون دار النشر، دون بلد، ص4.

كالجزائر، لكنها تميزت في منتجاتها الغذائية على الأقل، وخلقت قيمة مضافة لميزانها التجاري بالظفر بأسواق جديدة وواعدة لمنتجاتها، كما لا ننسى إنها انظمت إلى منظمة التجارة العالمية في بداية سنوات التسعينات، وهذا ما أتاح لها الولوج إلى أسواق جديدة.

ثانيا. صناعات الفواكه والخضر:

للجزائر نصيبها من الصادرات في مجال منتجات صناعات الفواكه والخضر، على غرار الدول الإفريقية نجحت الآلة الإنتاجية الجزائرية من خلال شعبة النشاط هذه من إبراز مكانتها عبر الزمن، لكن الأرقام التي بحوزتها تبين الحجم المتواضع لتلك الصادرات بالرغم من النقائض، والجدول الموالي يبين تطور تلك الإحصائيات:[1]

الجدول رقم (2–7): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الفواكه والخضر (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
افريقيا ج	305882	332213	330434	328503	373378	388817	616930	637929	619951	623982	651150	555446
المغرب	150774	139410	137909	159833	218793	194394	199169	203388	188972	192955	230520	169134
مصر	31382	45293	50618	62233	131199	185058	236348	271403	314294	340273	420644	363469
تونس	19784	23357	37145	24213	39376	23434	23450	56056	53223	44334	15893	22181
السنغال	840	557	580	1241	2827	2865	1426	1507	7309	8269	5486	10297
الجزائر	744	464	372	966	689	552	542	2352	768	1064	1664	2523

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص86.

بالنظر إلى الجدول اعلاه، تبقى إفريقيا الجنوبية صاحبة الصدارة في مجال صناعات الفواكه والخضر، من حجم حوالي الـ 300 مليون دولار سنة 2004، إلى حوالي 500 مليون دولار في سنة 2015، تليها المغرب ومصر وتونس –بالنظر إلى بعض الدول الإفريقية الأخرى التي تم حذفها من الترتيب– تبقى الجزائر ضعيفة التصدير في هذه الصناعة، بحجم حوالي الـ 700 ألف دولار امريكي سنة 2004، إلى غاية 2 مليون دولار كمداخيل تصديرية لذات الصناعة سنة 2015.

[1] صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2001/2000، رسالة ماجستير، تخصص السياسة العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014، ص 48.

ثالثا. صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الإخباز:

إن منتجات صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات لا نقصد بها تلك المحاصيل الزراعية، فذلك باب آخر من الغذاء غير المصنع، وإنما تقصد تلك الحالة الثانية للحبوب ومشتقاتها، وفي الإحصائيات الموالية نحاول مقارنة مخرجات الجهاز الإنتاجي لذات الشعبة في الجزائر إلى الخارج، مع الدول الإفريقية، بالتركيز على أهم أسباب تلك المرتبة لدولة كانت –تاريخها– الأولى في تصدير مادة القمح الخام:[1]

الجدول رقم (2–8): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الإخباز (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	25651	26278	30286	37388	55883	69459	183954	211537	217734	226516	240215	189798
مصر	2817	5209	8062	10753	66082	89937	88120	142298	128348	152319	123220	152636
تونس	43307	58418	54916	60558	92308	99776	108690	143354	125784	126626	105482	102181
السنغال	14914	22390	19584	13810	13680	10037	12365	29464	38319	48245	48388	49650
ساحل ع	27398	25338	18982	24273	28516	32223	29874	34789	39623	40858	40627	46803
المغرب	5821	6786	6675	11687	14950	14417	16252	20940	24281	33012	38701	42976
غانا	399	2333	6776	9934	17441	10948	13552	41144	16704	19469	21248	13439
الجزائر	403	1789	3123	9564	14776	22252	1290	3966	10315	16056	7283	6114

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص87.

في الجدول أعلاه، تبقى الجزائر ضعيفة الترتيب في تصدير منتجات صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات بصفة عامة، إذ أنها في سنة 2004، بلغت صادراتها في ذات المادة حوالي 400 ألف دولار أمريكي، لتصل إلى عتبة الـ 6 مليون دولار في سنة 2015، وهو تحسن ملحوظ، يرجع الفضل فيه إلى عاملين، أولا تحسن الآلة الإنتاجية لذات الصناعة، وإلى تشجيع السلطات العمومية للصادرات خارج المحروقات عبر الزمن، كما لا ننسى سبق كل من تونس ومصر والمغرب دائما، وهي نقيصة للتبادل الجزائري، الذي ظل منذ مطلع التسعينات في إصلاحات هيكلية مستمرة، كما لا ننسى انضمام الدول السابقة إلى منظمة التجارة العالمية منذ عقد من الزمن، وهي ميزة نسبية لهته الدول مقارنة بالجزائر.

[1] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 71.

المطلب الثالث: صناعات غذائية أخرى

نظرا لتداخل العمليات التصنيعية للغذاء، ولتطور تكنولوجيات استخلاص عصارات البروتينات الحيوانية والنباتية، فهناك مصادر غذاء ارتأينا تسنية تصنيعها تحت عنوان: صناعات غذائية أخرى، لأنها تخضع لتكثيفات كيميائية استصناعية على مستوى جزيئاته –إن صح القول–، مثل: صناعات السكر، صناعات القهوة والشاي، وصناعات التوابل، وصناعات المشروبات.

أولا: صناعة السكر

تعتبر مادة السكر أو صناعات السكر – من منظورها الواسع – من الصناعات التي تحتاج إلى ظروف إنتاجية متطورة، أو ما يسمى بالتكرير الصناعي، ونظرا لتعدد مصادر السكر ومخرجاته، عملت الجزائر على تطوير إنتاج هذه المادة ومشتقاتها عبر الزمن، لتحقق الاكتفاء الذاتي من جهة، ولتبلغ أسواقا عالمية وإفريقية من جهة أخرى.

تعتمد هذه الصناعة على السكر الخام المستورد اضافة الى ما ينتج محليا من البنجر السكري وقصب السكر ويشكل ذلك نسبة ضئيلة من الطاقة الانتاجية للمعامل[1]، والمعلومات الموالية تسلط الضوء على أهم الأرقام وترتيب الجزائر إفريقيا:

الجدول رقم (2–9): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة السكر (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سوازيلاند	189731	173177	291012	188056				343708	417135	443029	373546	361892
مصر	65454	89400	84302	121791	125709	243576	487506	413174	248402	343642	273792	286275
إفريقيا ج	246200	304697	397755	302551	249478	399418	481201	433379	441393	552284	526583	185872
الجزائر	1734	2025	4547	3138	1792	9181	233695	267777	212026	275679	230789	150808
المغرب	13284	12692	20465	14863	19317	18161	22154	24785	24115	37056	51207	115183
تونس	9448	13438	11114	10782	18217	20752	12784	29131	15551	16767	19315	35953
كينيا	28713	44346	48090	64787	83557	46923	58587	77028	71816	64270	62977	33479

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص88.

تبقى القفزة النوعية لصادرات صناعة السكر هي سنة 2010 بالنسبة للجزائر، ويحكم هيمنة مجمع cevital على هاته الصناعة، والتدابير الحكومية لتشجيع المجمعات الصناعية من جهة، والصناعات الغذائية من جهة أخرى، كل هذا جعل الجزائر في المرتبة الثالثة إفريقيا، لتصل سنة 2015 إلى عتبة الـ 150 مليون دولار أمريكي في تصدير هذه المادة متجاوزة كلا من المغرب وتونس إفروعربيا[2].

[1] سارة ثامر هادي، مبادئ الصناعات الغذائية، قسم علوم الأغذية، جامعة الأنبار، دون تاريخ، ص 88.

[2] وليد صيفي، المرجع السابق، ص 88.

ثانيا. الشاي والقهوة:

بالرغم من الاستهلاك الواسع لمنتجات القهوة والشاي من المجتمع الجزائري، تبقى الجزائر غير متميزة في مجل تصديرها، والجدول التالي يبين مرتبة الجزائر التصديرية إفريقيا.

الجدول رقم (2–10): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة الشاي والقهوة (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كينيا	698026	806159	870301	1093212	1104593	1380589	1410963	1484327	1421944	1318787	1426427
إثيوبيا	349932	435734	430872	574397	382900	727564	887110	923209	802785	1063435	1049201
أوغندا	214052	245746	320111	454794	346692	359716	548005	453752	516626	498666	477738
مصر	15855	21565	24494	55365	81573	74921	77170	53496	46052	48495	43997
المغرب	11101	11112	14637	25623	28274	28750	38449	34677	43223	52568	41863
تونس	10273	10780	16708	19862	22577	22365	32451	23763	34793	29610	29349
الجزائر	2	4	2	7	1	23	22	46	18	20	38

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص89.

بالنظر إلى الجدول أعلاه، تحتل الجزائر للأسف المراتب الضعيفة في تصدير منتجات الشاي والقهوة إفريقيا، وتبقى منتجاتها موجهة للأسواق الداخلية إن صح التعبير بصورة شبه كاملة، حتى في سنة 2015 لم تبلغ الصادرات في هذه الصناعة عتبة الـ 38 ألف دولار أمريكي حسب الإحصائيات الرسمية، في حين بلغت كل من مصر والمغرب على الترتيب سنة 2015 الـ 45 مليون دولار، و41 مليون دولار أمريكي.

ثالثا. صناعات التوابل والبهارات:

إن للتوابل والبهارات قيمة مقدسة للمجتمع الجزائري في مجال الطبخ وصناعات الحلويات، خاصة وأن هناك جرعات ووصفات منزلية تتميز بها كل منطقة في القطر الجزائري، إلا أن مرحلة التصنيع من أجل التصدير لم تبلغ العالمية بمفهومها المراد، والنتائج التالية تبين مرتبة الجزائر إفريقيا في تصدير هذه الصناعات:[1]

[1] وليد صيفي، المرجع السابق، ص 89، 90.

الجدول رقم (2–11): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة التوابل والبهارات (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	75380	89031	113688	142968	167070	186271	376783	435660	427031	427430	449926	378372
مصر	5780	8027	8688	8737	68265	101267	164129	136520	144308	215170	211027	202260
ساحل ع	88741	86098	107216	126115	135667	163162	128013	119556	121563	126920	132450	128483
السنغال	27484	24088	33303	34101	33395	45029	49393	74181	93706	132293	126919	115975
المغرب	29557	33872	41809	51151	58865	66626	61592	60672	60612	64010	71088	70424
كينيا	11801	9216	9212	11605	10555	14815	17007	22669	33405	29527	38804	52925
تونس	12066	10867	8770	11718	14836	19347	16237	14676	40404	29613	27394	29863
الكاميرون	25174	5785	9961	14825	15554	24104	25746	25809	16491	10656	22497	20687
الجزائر	596	336	449	35	46	53	127	165	62	337	112	490

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص90.

بالنظر إلى الجدول اعلاه، تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن المصاف الاولى أفروعربيا في مجال تصدير الصناعات التوابل والبهارات، ونظرا للأرقام الضعيفة على مر الـ 10 سنوات الأخيرة، تعتبر سنة 2008 هي الأضعف تصديريا، وسنة 2015 هي الأفضل في أسوأ الحالات، مقارنة بالمتصدر إفريقيا، الذي بلغ عتبة الـ 300 ميون دولار سنة 2015.

رابعا. صناعات المشروبات والسوائل:

إن مجال الصناعة المشروبات في الجزائر مازال لم يبلغ العالمية الحقة، بالرغم من المبادرات الفردية التي شجعتها الدولة الجزائرية، يبقى التوجه إلى الداخل أكثر منه إلى الخارج هو الفكرة السائدة لدى المنتجين الجزائريين، اما الترتيب إفريقيا هو رهن الأرقام الرسمية التالية:[1]

الجدول رقم (2–12): الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات المشروبات والسوائل (الوحدة 1000 دولار أمريكي)

المصدرون	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	826438	734636	904306	1043580	1015608	1299565	1347577	1280253	1439185	1405621	1215178
ناميبيا	103272	107096	135602	149584	226735	201373	216182	240870	209851	152322	58229
كينيا	10000	28702	47072	55869	68319	72014	75270	92219	92910	84594	51236
تونس	60817	44005	42596	41213	39528	36994	42725	40503	44528	45582	44980
المغرب	35656	22004	25058	24504	22854	19680	24945	21399	27414	32194	32496
مصر	10435	11895	13034	29423	32932	69585	56574	46536	34902	11567	19213
غانا	19622	1172	2265	853	4069	25495	53706	30775	50964	46522	10785
الجزائر	5642	8906	19365	30763	23702	28627	28085	32462	34443	16500	10201

المصدر: وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الفترة 1990-2013، المرجع السابق، ص90.

[1] توبة جاد عبد الحق، المرجع السابق، ص 38.

تتميز هذه الصناعة بالقدم التاريخي في العالم، وبالتالي فأثر الخبرة واضح في شركات صناعة المشروبات في دولة جنوب إفريقيا، حيث في سنة 2015، بلغت صادراتها حوالي المليار دولار، في حين لم تبلغ الجزائر هذه القيمة من التصدير –في أفضل حالاتها سنة 2013- إلا الـ 34 مليون دولار، مقارنة بالدول الأفروعربية تونس، المغرب، ومصر، إذ حافظت هذه الدول على استقرار قيمة صادراتها، وبالتالي أسواق نفاذ سلعها على مر 10 سنوات حسب الجدول، وهذا راجع للتحكم الجيد في الآلة الإنتاجية لذات الصناعة، وإلى عوامل سياسية اقتصادية، قد تتعلق بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر من الزمن، وهذا ما جعل أسواق العالم مهيئة لمنتوجاتها وميسرة.

المبحث الثالث: هيكل وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني

سنتطرق في هذا المبحث إلى هيكل وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر إضافة إلى دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: هيكل الصناعات الغذائية

سنوضح في هذا المطلب هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، يسيطر على فرع الصناعات الغذائية خمسة أنشطة رئيسية تشكل ما يقارب 69% من إجمالي مشاريع المصرح بها وتتوزع كما يلي: المخابز (27.5%)، (المطاحن (13.5%)، إنتاج وتحويل الحليب (12.8%)، (7%) لأنشطة تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية.[1]

أولا. التركز الصناعي في قطاع صناعات الزراعية الغذائية:

المقصود بتركيز السوقي هو نسبة تركز المنتج في صناعة معينة بين أيدي عدد محدود من المنشآت، لذا ففي قياس توفير السوق بنصب الاهتمام على كل صناعة أو سوق على حدى، وعلى العدد والحجم النسبي للمنشآت في كل الصناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز، فإن السوق يكون أكثر تركيزا كلما قل عدد المنشآت أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق، ويكون التركيز يساوي الواحد كأقصى حد في حالة الاحتكار التام للسوق وهذا ما نجده في الصناعات الثقيلة عادة.

قمنا باستعمال محيطات سنة 2012 في الجدول رقم 1 بالنسبة لعدد المؤسسات ونلاحظ أن التركز يقترب من الصفر وبالتالي فإن القطاع هنا يختص بهيكل منافسة احتكارية تكاد تصبح تامة وذلك يعود للعدد الكبير للمؤسسات الناشطة في القطاع وإلى كون بعض المؤسسات تحتكر الصناعات داخل القطاع كصناعة الزيت النباتي والسكر...الخ.

[1] نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر، دراسة تحليلية (هيكل- سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، 2017، ص 162.

ثانيا. العرض والطلب:

النمو السكاني ونمو الإنتاج الصناعي الزراعي يعد النمو السكاني أحد أهم المؤثرات على الطلب السلع الغذائية، فقد شهدت الجزائر ارتفاع نسبة الولادات وتحسنا في مستوى المعيشة وبالتالي يفترض أن يكون ذلك من العوامل المهمة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتوسيع طاقاتها الإنتاجية للتناسب مع الارتفاع البديهي لمستوى الطلب عليها.

يشهد عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية تطور ملحوظ من سنة 204 إلى سنة 2012 وهذا ما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2-13): تطور عدد المؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العدد	13673	14117	15290	16109	17045	17679	18394	22794	23555

المصدر: واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مداخلة بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، عدد 15، ص 197.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-13) الارتفاع المستمر لمؤسسات الصناعة الزراعية الغذائية خلال الفترة (2004-2012) حيث وصل سنة 2012 لـ 23555 مؤسسة وهو يعتبر هذه عدد كبير وإن دل فهو يدل على المنافسة الحرة وسهولة الدخول للسوق، وتسيطر على هذه المؤسسات ال PME بنسبة 87%، في حين تسيطر 5 مجمعات كبرى على 13% من الحصة السوقية وتتمثل في (Danone, cevital, giplait, soummam et corgl) ومن أهم أسباب هذا الانتشار والتطور الواسع في التحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد اعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار.

[1] نورهان قرون، المرجع السابق، ص 163.

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن الغرض في تزايد مستمر أي أن احتياجات المستهلكين من هذه الصناعات لم تتوفر بعد أي أن الطلب العرض، وبالتالي تلجأ الدولة إلى الاستناد لتسد العجز القائم في هذه الصناعة التي تعتبر ثاني أهم صناعة في الجزائر والتي تمثل 45% من نفقات الاستراتيجية.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور الواردات الجزائرية من الصناعات الزراعية الغذائية[1]:

الجدول رقم (2-14): تطور الواردات الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2001-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات الغذائية	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	605	9850	9022	9580

المصدر: ذهبية لطرش (2015)، واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مداخلة بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، عدد 15، ص 222.

الجدول رقم (2-15): تطور الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2001-2013)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الغذائية	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	356	313	402

المصدر: ذهبية لطرش (2015)، واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مداخلة بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، عدد 15، ص223.

من خلال الجدول رقم (2-15) نجد أن الواردات من الصناعات الزراعية الغذائية في تزايد مستمر وتشكل الواردات من الحبوب والحليب والسكر أهم واردات الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، ورغم

[1] ذهبية لطرش (2015)، واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مداخلة بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، عدد 15، ص 222.

ذلك لم تستطع الجزائر الوصول إلى الاكتفاء من هذه المواد الغذائية حيث شهدت القرارات الأخيرة نقص حاد فيها بالنسبة لمادتي الحليب والسكر التي انقطعت عن أغلب ولايات الجزائر في الأشهر الأخيرة.

ومن خلال المقارنة بين الجدولين الأخيرين نلاحظ وجود عجز في الميزان التجاري لمنتجات الصناعة الزراعية الغائية ويرجع ذلك إلى تأثير أزمة الغذاء العالمي والأزمة المالية والاقتصادية التي دفعت أسعار الغذاء إلى الارتفاع وعدم مرونة جهاز الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المحلي المتنامي.[1]

وبالتالي فإن الطلب فاق العرض بالنسبة لهذه الصناعات ويجب أن تساهم الدولة بطريقة أو بأخرى في تنمية هذه الصناعات خاصة في ظل الإمكانيات الغير مستغلة من المساحات الزراعية وأجود أنواع اللحوم وأكبر المساحات الساحلية التي تتمتع بها الجزائر.

ثالثا. الصناعة الزراعية الغذائية والقوى الخمسة لبورتر:

–المنافسون في الصناعة: كل مؤسسات الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر، المؤسسات المصدرة للسوق الجزائري.

– القوى التفاوضية للزبون: المستهلكين الجزئيين والمستهلين المباشرين للمنتجات الصناعة الزراية.

– القوى التفاوضية للمورد: أصحاب الأراضي الفلاحية المزارعون والصيادين في المجال البحري والبري وأصحاب المواشي، المضاربين على المنتجات الزراعية، موردي مواد التغليف والتعليب.

– المنافسون الغير مباشرين المنتجات البديلة: المنتجات الفلاحية الطبيعية بالإضافة إلى المنتجات الحرفية المنزلية التي تجعل المرأة الجزائرية تستغني على بيع المنتجات المصنعة لتقوم بتصنيعها يدويا بالبيت كالعجائن العصائر، والمصبرات...الخ.

– المنافسين المحتملين: احتمال دخول منافسين جدد هو احتمال كبير نوعا ما نظرا لقلة حواجز الدخول للقطاع.[2]

[1] ذهبية لطرش (2015)، واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، المرجع السابق، ص ص222، 223.

[2] نورهان قرون، المرجع السابق، ص 166.

تواجه المؤسسات المتنافسة في الصناعة الزراعية الغذائية كل من المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في 23555 مؤسسة (2012) والأجنبية والتي تأخذ حصة الأسد من السوق الوطني.

وتعتبر مجموعة cevital هي المؤسسة رقم واحد في الجزائر منذ 10 سنوات كما تحتل المرتبة التاسعة إفريقيا، وهي المؤسسة الرائدة والمنافس الأكبر في القطاع.

وتواجه المؤسسات قوى تفاوضية مؤثرة كونها المنتج الأساسي للمواد الأولية والمتمثلة في المزارعين وأصحاب الأراضي أيضا المضاربين على المنتجات الزراعية الذي يعملون في شراء وإعادة بيع هذه المواد الاولية، كما يواجه المنافسون قوة موردي التغليف والتعليب بالإضافة إلى المخازن وأماكن التبريد.

وتواجه أيضا القوة التفاوضية للزبائن، ففي عصر العولمة وفي ظل الوعي الثقافي في المجتمع أصبح المستهلك الجزائري أكثر تأثيرا وذو رأي حاد في مسألة الأغذية ويطالب بكل ما هو صحي ومميز من ناحية الشكل والمضمون.

كما تواجه المنافسين الغير مباشرين في الصناعة والمتمثلة أصحاب المنتجات البديلة وكحالة استثنائية يرتبط المنافسين الغير المباشرين مع الموردين حيث المادة الاولية لتصنيع المواد الغذائية هنا فهي نفها المنتجات البديلة لهذه الصناعة والمتمثلة في الخضر والفواكه، اللحوم والأسماك الطازجة كما تمثل المنتجات المنزلية من العصائر الطبيعية ومن العجائن والمصبرات المنزلية من المنتجات البديلة لهذه الصناعة والتي قائمة ومهمة للأسر كونها أكثر صحة وخالية من المواد الحافظة.

كما يعتبر دخول منافسين جدد للقطاع أحد القوى التنافسية المهمة والمؤثرة في القطاع خاصة بعد الإنتاج على الاقتصاد العالمي والسماح بدخول مستثمرين أجانب.[1]

المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تعد الصناعات الغذائية من بعد القطاعات الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وتوفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاتورة غالية الثمن، ويعود الاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة أسباب أهمها:[2]

[1] نورهان قرون، المرجع السابق، ص 167.

[2] الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، نوفمبر، 2010، ص3.

– هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن، هذا إن أردنا تفادي المصطلحات الوهمية التي لا يمكن حاليا لدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي.

– أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط فهي تمثل تقريبا 31.5% من القيمة المضافة، لأن مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يعادل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

– ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع في أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن فرع الصناعات الغذائية يمثل 28"% من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح والسكر والزيت.

ومن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني في فرع الصناعات الغذائية ما يلي:

أولا. الصناعات الغذائية والتشغيل

إن ما ميز الفترة 2000–2004 هو الاستقرار السياسي والأمني الذي بدأت تعرفه البلاد، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب من خلال ارتفاع وتطور أسعار السوق البترولية الدولية، أدت إلى انخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000 مقابل 47.5% في سنة 1998 كل هذه الظروف أدت بالسلطات العمومية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والتركيز على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية وتحرير الاقتصاد من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية بأن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.[1]

كما أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي واهدافه المتمثلة في إعادة تنشيط الطلب وعدم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة المحلية منها ذات الحجم الصغير والمتوسط وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية أين اصطدمت بعراقيل سريعة في تطبيق هذا البرنامج.[2]

[1] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 88.

[2] فوزي عبد الرزاق، الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، المرجع السابق، ص 204.

من خلال هذا البرنامج اعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشيطة وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة وتشكل كذلك وسيلة تحديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات، ويمكن أن نقف من خلال الجدول التالي على أهم تطورات عالم الشغل في الجزائر من خلال أهم القطاعات الاقتصادية:[1]

الجدول رقم (2-16): تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الاقتصادية للفترة (2000-2004)

	2000	2001	2002	2003	2004
البناء والأشغال العمومية	31.15	28.19	31.52	22.11	23.15
التجارة	17.8	15.4	11.87	11.86	10
الصناعة الغذائية	9.16	7.34	6.74	9.14	5.3
النقل والاتصال	14.7	12.1	5.40	3.5	4
الفلاحة والصيد	4.26	4.9	5.26	6.7	8
الفندقة	5.14	6	4.52	5	3.2
مواد البناء	5.8	3.98	4.54	9	8

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 204.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة، ويحافظ على توازنه بين القطاعات من حيث متوسط معدل التشغيل، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى الاتجاهات للاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على المواد والسلع الغذائية التي كانت تتميز بالندرة خلال مراحل التنمية التي عرفتها البلاد، إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي، نظرا لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع والتي تشهد منحنى تصاعديا من 2.6 مليار دولار خلال سنة 2000 إلى أكثر من 3 مليار دولارا في سنة 2004 بينما الصادرات لم تتجاوز خلال سنوات (2000، 2001، 2002) 50.5 مليون دولار.[2]

[1] كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 88.

[2] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع اللاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص205.

يرتكز فرع الصناعات الغذائية من حيث عدد العمال في أربعة أنشطة أساسية مرتبة حسب مساهمة كل نشاط من حيث استحواذه على عدد العمال وهي (الحليب ومشتقاته، المطاحن، المياه المعدنية والمشروبات الغازية، حفظ الخضر والفواكه)، حيث مثلت نسبة مساهمة قدرت سنة 2001 و2002 بمتوسط نمو قدره 68% من التشغيل داخل الفرع، كما نشير إلى أن القطاع الخاص ساهم بفعالية كبيرة في إحداث مناصب الشغل لهذا القطاع، حيث قدرت خلال الفترة بنسبة 75% وهي تعتبر مناصب جديدة أنشئت رغم أن القطاع الخاص يفضل ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية، بينما القطاع العمومي الذي يواجه منافسة حادة فإن نسبة 25% التي ساهمت في عملية التشغيل تعود إلى توظيف بعض المناصب الناتجة عن عملية التقاعد.[1]

كما يظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة من خلال مساهمتها في القضاء على البطالة، وفي هذا الجانب حقق الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية حيث أصبحت هذه الأخيرة تساهم مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل جديدة.

الجدول رقم (2-17): مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف للفترة

السنة	2000	2005	2010	2015
عدد العمال	46820	88965	142000	144230

المصدر: لطرش ذهبية، 2015، ص 198.

عدد العمال في قطاع الصناعات الغذائية عرف تطورا متزايد خلال سنة 2012 نتيجة جملة الإصلاحات والتغييرات الهيكلة إضافة إلى نظام خوصصة المؤسسات العمومية التي توفر أكثر من 86.31% من مناصب الشغل أمام برامج دور مؤسسات القطاع العام، والتي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486 سنة 2011 وإلى 19854 منصب شغل سنة 2012 شغل سنة 2012 وهو ما يمثل حوالي 13.69% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة.[2]

[1] كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 89، 90.

[2] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1، 2018، ص 39.

ثانيا. الصناعات الغذائية والقيمة المضافة

تحتل الصناعة الغذائية موقعا حيويا في اقتصاديات دول العالم، إذ أنها تعتبر أهم القطاعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، من حيث حجم الإنتاج الذي يمثل 16% للدولة المتقدمة و10% للدول النامية من الحجم الكلي للإنتاج الصناعي ولقد بلغ نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول النامية 19% سنة 2002 بمعدل نمو 3.5% خلال الفترة 1999-2002 بإستثناء صناعة التبغ وعدد مقارنة معدل النمو للفترة نفسها مع الدول المتقدمة والبالغ 3.4% نجدان الدول النامية تسعى للارتقاء بالصناعات الغذائية بصورة جادة حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي تعاني من نقصه.[1]

لقد شهدت الصناعات الغذائية في الجزائر تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعود لارتباطه بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية وإستراتيجية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية وخاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما بين حساسية هذا الفرع اتجاه تغير عرض وأسعار المواد الأولية، إن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة، لا يمكن من خلالها إهمال الدور الذي لعبه القطاع الخاص على غرار القطاع العام الذي بقي يراوح مكانه حيث تسجل على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وبالأخص في خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، نسجل 35 وحدة من المطاحن الخاصة على مستوى التراب الوطني، أين كان نشاط القطاع الخاص قبل 1995 منعدما، ويقتصر على المطاحن العامة والمتمثلة في مؤسسة الرياض والتي لم تستطع تغطية كل الاحتياجات الوطنية، وكانت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع حوالي 11%.[2]

[1] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادي والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 209.

[2] بوحلفة عبد الله، عمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة 2012/1980، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص 62.

كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية والتي يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-18): تطور القيمة المضافة (2000-2004)

الوحدة: مليون دج

البيان	القطاع/السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القيمة المضافة	2000	40013.2	70747.9	110761.1
	2001	32997.6	79723.8	112170.4
	2002	33812.2	80311.6	124123.8
	2003	31123.7	81416.7	112540.4
	2004	32123.80	83421.7	115544.5

المصدر: كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 91.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص لهذا الفرع في القيمة المضافة، إلى جانب تقهقر القطاع العام وإن الزيادة المسجلة من خلال المجموع العام للقطاعين، كان سببها القطاع الخاص، حيث نسجل ارتفاعا في القيمة 115544.5 مليون دج سنة 2004 ويعود التدهور في الإنتاج بالنسبة للقطاع العام إلى الصعوبات التي تواجهه[1]، والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- إن أدوات الإنتاج القديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر.
- مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث النشأة في أغلب مؤسساته، هذا ما ترك أدوات الإنتاج نسبيا حديثة، لكن مع هذا الاستخدام تكنولوجيا عالية، كما أن الصيانة لا تستخدم بمعايير حديثة.
- إن التموين بالماء حسب الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء على فرع الصناعات الغذائية سنة 2003 دون المستوى لأكثر من 72% للطاقة الكامنة للإنتاج، إلى جانب العطل والانقطاع في التيار الكهربائي، والذي يؤدي حسب نفس الدراسة إلى ضعف الإنتاج، إلى جانب 57% من الطاقة الكامنة

[1] كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 91.

[2] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 215.

للإنتاج عرفت التوقف بسبب قدم الآلات في القطاع العام، وضعف الصيانة من طرف القطاع الخاص، هذا العطب أدى إلى 6 أيام توقف عن الإنتاج بـ 35% من المؤسسات، و30 يوم توقف الإنتاج بـ 7% من المؤسسات خلال عام 2003 وهذه من بين الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في القطاع الخاص وأكثر حدة في القطاع العام.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة.

بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 50 و55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي خارج قطاع المحروقات وبين 45 و50% من القيمة المضافة الصناعية خارج المحروقات في حين تنخفض مساهمته إلى إجمالي الناتج المحلي الخام وإجمالي القيمة المضافة.

يشير الجدول رقم (2-10) أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة للصناعات الغذائية وتعود أسباب هذه الزيادة إلى المساهمة القطاع الخاص الذي يساهم بأكثر من 60% مقارنة بالقطاع الذي لم تتعدى قيمة مساهمته في الناتج المحلي للصناعات الزراعية 12% إلا أنه معدل مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة تبقى ضعيفة إذ لم تتعدى 5.53 و2.22 على التوالي سنة 2013 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والمواصلات وقطاع التجارة.[1]

الجدول رقم (2-19): مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة للفترة ما بين (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ق ع	27.5	32.0	33.9	36.3	41.71	07.36
ق ع	186.5	199.7	232.2	249.1	288.98	46.35
المجموع	214.1	231.8	266.1	285.4	330.69	353.71
إجمالي القيمة المضافة	9656.7	11785	12285	12856.8	13256.0	12429
مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة	%2.21	%2.05	%2.21	%2.22	2.44	2.8

المصدر: بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، المرجع السابق، ص 39.

[1] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، المرجع السابق، ص 38

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية قطاعا حيويا يلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح أهميته من خلال النقاط التالية:

أولا: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني

إن المشاكل التي واجهت المؤسسات الصناعية المشكلة للنسيج الصناعي الجزائري بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، أثناء مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبالخصوص في القطاع العام، تبرز التدهور المستمر لنتائج القطاع الغذائي، رغم تحقيقه في بعض السنوات على مستوى بعض القطاعات لنتائج إيجابية عادة ما ترتبط بإجراءات دعم معينة او برامج واتفاقيات خارجية دعمت مواقفها ونتائجها، ويمكن الوقوف على تطور الإنتاج الصناعي خلال فترة (2003-2010) والتي تميزت بإحداث وبرامج مختلفة، ومعرفة تطور الإنتاج الصناعي الغذائي ضمن النسيج الصناعي من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2-20): يمثل نسبة تطور الإنتاج في الفروع الصناعية للفترة (2000-2010).

الوحدة نسبة مئوية

النسبة	2000	2005	2008	2010
النسيج والجلود	13.50	-26.6	-17.5	-18
المعادن والميكانيك	+6.40	+5.2	+3	+12
كيمياء أسمدة	6.40	5.2	3.1	10
خشب ورق	0.60	9.90	-5	-3
التعدين	5.10	11.30	-12.5	15
الصناعات الغذائية	+9.4	11.00	12.3	-3
الكترونيك كهرباء	+3.40	11.40+	12	5
مواد البناء والزجاج	5.10	-0.60	1	1.5

المصدر: إعداد الباحثان استناد المعطيات تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسنوات المذكورة

[1] رزقين عبود، فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستعمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، 2014، ص 157، 158.

إن إبراز نسب تطور الإنتاج لفروع القطاع الصناعي يبين التذبذب المسجل وفي أكثره نحو نتائج سلبية في أغلب الفروع، وهذا يرجع إلى النهج من طرف الدولة في التنمية، الذي لم يتوافق مع واقعها الاقتصادي والسياسي، الشيء الذي أدى إلى عرقلة الوصول إلى نتائج إيجابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية مارست الأجهزة الإدارية المشرفة على إدارة تلك المؤسسات ومتخذي القرار فيها مهامهم تابعين في ذلك للجهات الوصية، مما أفقدهم الحافز على العمل وروح المبادرة والتطوير، مما انعكس بالسلب على كفاءة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وبقي دائما في جانبه المالي لدعم الدولة إلى الحد الذي أصبحت فيه المشروعات الاستثمارية العامة من حيث عددها وحجمها تفوق قدرة الدولة على الإشراف والإدارة وأحكام الرقابة.

وبخصوص قطاع الصناعات الغذائية، فقد شهد هو الآخر تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج، وهذا من خلال الصعوبات التي يواجهها وبالخصوص القطاع العام، وعدم قدرته على التكييف مع المحيط الجديد، أين فصح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبرز ويتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات الصناعات الغذائية بالمواد الخام الأولية، عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50%، وإن اختلفت حسب نوعية كل نشاط، وهذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني، وإن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، وكذلك السلع الجاهزة.

1. تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية: تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى الإفريقي، حيث تغطى حاجاتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية[1]، شهدت الفترة 2014-2018 تطورا في نسبة الواردات الغذائية نسبة إلى مجمل قيمة

[1] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية الآلية للخروج من التنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2021، ص 688.

الواردات، حيث وصلت سنة 2018 إلى 85.73% مليون دولارا من المجموع الكلي للواردات الجزائرية وهذا بنسبة قدرها 18.56% من المجموع الكلي للواردات، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، هو ما يعكس ضعف الصادرات الغذائية وسيطرة صادرات المحروقات، ويعتبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف قطاعاته الإنتاجية رغم كل إجراءات الدعم الحكومية المقدمة لفائدة المصدري، واستفادتهم من الإعفاءات الضريبية والجمركية.[1]

الجدول رقم (2-21): تطور الواردات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات الغذائية	11005	9316	8223	8438	8573
إجمالي الواردات	58580	51702	47089	46059	46197
النسبة من إجمالي الواردات	%18.79	%18.02	%17.60	%18.32	%18.56

المصدر: المديرية العامة لجمارك، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 عرفت حركة متذبذبة، حيث انخفضت من سنة 2014 إلى سنة 2016 من 11005 مليون دولار إلى 8223 مليون دولار، بسبب إجراءات التقشف وتخفيض الاستيراد عملت الحكومة على وضع نظام تراخيص الاستيراد للتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات، ضف إلى ذلك انخفاض قيمة العملة وما له من تأثيرات.

لتعود إلى الارتفاع من جديد سنتي 2017 و2018، أما عن نسبة الواردات الغذائية من مجمل الواردات خلال كامل الفترة، فسجلت نسبة تراوحت بين 18.79 % سنة 2016 و18.56% سنة 2014، وهو ما يعكس وجود مشكلة غذائية في الجزائر ودليل على أن قطاع الصناعات الغذائية لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد، وأن الجزائر بعيدة كل البعد لأجل توفير وتغطية حاجياتها من الأغذية حتى الضرورية منها، والتي من المفروض أنها على توفيرها بالرجوع إلى إمكانياتها على جميع الأصعدة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 688.

[2] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية الآلية للخروج من التنمية الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص689.

2. تطور في قيمة الصادرات من السلع الغذائية: إن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تعتبر ضئيلة جدا أين بلغت معدل متوسط للفترة "2005-2010" مداره 2.91% من إجمالي الصادرات، واحتلت مجموعة مواد التجهيزات الصناعية المرتبة الثانية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط قدره 0.28%، لتلبها مجموعة من المواد الغذائية بمتوسط قدره 0.24%، ولهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سمو 2% وهي نسبة ضعيفة جدا ولا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية، وتقتصر صادرات الجزائر من السلع الغذائية على بعض مشتقات الحليب والمتمثلة في "الياروت" وكذلك المشروبات الغازية والمعدنية.

وبالتالي فإن الحديث عن الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية يعكس حقيقة مدى تطور الإنتاج الصناعي الغذائي، الذي لا يزال لم يحقق فيه الاكتفاء الذاتي، هذا إذ كان في المستقبل تطور فإنه دون شك يصطدم بعراقيل وصعوبات منها المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، رغم ما تبذله السلطات العمومية من أجل التخلص من اقتصاد أحادي الجانب يتمثل في تصدير المحروقات الذي يمثل نسبة 97% من مداخيل الجزائر خلال مسيرتها التنموية وهذا إلى غاية سنة 2010.

وتكشف الإحصائيات الصدرة عن المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع لمصالح الجمارك عن استمرار تحسن المداخيل الجزائرية، إلا أن ذلك يتم موازاة مع استمرار ارتفاع الغلاف المالي المخصص للواردات، إذ تخصص الجزائر حاليا 50% من قيمة مداخيلها للاستيراد، يعكس درجة التبعية المتزايد في كل القطاعات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات لنقص الفترة ضئيلة جدا ولا تتجاوز قيمة 501 مليون دولارا أي أقل من 3% للقيمة الإجمالية للصادرات.[1]

وما يمكن استنتاجه هو أن قيمة الواردات الجزائرية تبقى في نمو مستمر مقارنة بانخفاض في الصادرات وهذا على اختلاف أنواع السلع والمواد الخام طيلة المسيرة التنموية للاقتصاد الوطني وهذا من شأنه أن يكون له أثر سلبي وتبعية مستمرة للأسواق العالمية، تعرض البلد من ناحية الأمن الغذائي للخطر

[1] رزقين عبود، فوزي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 161.

في أي لحظة في ظل التقلبات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ويظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2-22): الميزان التجاري للمواد الغذائية (2005-2010)

الوحدة: دولار أمريكي

البيان	2005	2007	2008	2009	2010
الواردات	2.597.725.894	2.615.595.007	3.038.050.248	3.179158.697	3.197.178.050
الصادرات	36.087.625	28.675.518	43.706.651	44.706.651	44.806.501
العجز المسجل	2.561.638.269	2.586.919.489	2.994.343.597	307.416.902.8	315.237.154.9
مؤشر الصادرات والواردات	1.39	1.10	%1.44	1.46	1.40

المصدر: مجمع على أساس معطيات تقارير وزارة التجارة لسنة 2011.

من خلال الجدول السابق نلاحظ العجز المستمر في الميزان التجاري للمواد الغذائية، إلا أننا نسجل زيادة مستمرة في قيمة الواردات مع ثبات نسبي في قيمة الصادرات، كما نشير أن هناك تضارب في الإحصائيات بين وزارة التجارة وكذلك وزارة الصناعة بالنسبة لقيمة الواردات والصادرات للسلع والمواد الغذائية.

[1] المرجع نفسه، ص 161، 162.

خلاصة

تعتبر الصناعات الغذائية ركيزة أساسية في رفع الإقتصاد الوطني حيث يساهم هذا القطاع بصفة كبيرة في الرفع من الإنتاج الوطني، وكذا تطوير التجارة الخارجية، وفي هذا الفصل نكون قد قدمنا نظرة شاملة حول برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، إضافة إلى تطور قطاع الصناعات العذائية وهيكل هذا القطاع في الجزائر، وكذا أهميته في الاقتصا الوطني.

الـــفصل الـثالث

دراسة تحليلية

لإستراتيجية تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد

إن حتمية االنفتاح على النشاط االقتصادي، جعلت السلطات الجزائرية تبحث عن مخرج لرواسب النظام السابق وتأثيراته، من أجل التأقلم مع المحيط الجديد للتحوالت االقتصادية التي يشهدها العالم، وهذا من خلال إجراء جملة من اإلصالحات االقتصادية وفق برامج مختلفة، كإعادة الهيكلة، برامج الخوصصة، برامج التأهيل وإعادة التأهيل للمؤسسات الصناعية وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية الذي يلعب دورا فعاال في التنمية الشاملة من خلال محاولة الدولة إلعطاء جملة من التدابير لتنشيط فرع الصناعات الغذائية.

وعلى هذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عراقيل ترقية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتقييمه

المبحث الثاني: محددات الصناعات الغذائية في الجزائر طرق تطويرها ومكانة الزراعة

المبحث الثالث: آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: عراقيل ترقية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتقييمه

يصادف قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من العراقيل التي تقف في طريق تطويره، هذا ما سنوضحه في هذا المبحث إلى تقييم هذا القطاع.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر أهمها في هذا المطلب.

أولا: قاعدة ديمغرافية غير مضبوطة

تعتبر الديمغرافية متغير مهم بالنسبة للصناعات الغذائية بالنظر إلى تأثيرها الواضح على الطلب الاستهلاكي، وبالتالي على الأسواق المفتوحة على المنتوجات الزراعية الغذائية لهذا فهي تستحق دراسة معمقة فيما يخص تطورها سواء إيقاع ووتيرة النمو أو التغيرات في البنية الداخلية.

وتمثل القاعدة الديمغرافية أحد العوائق التي تقف في وجه الصناعات الغذائية في الجزائر كون عد السكان الكبير الدولة يجعل من الصعب توفير مدخلات زراعية كافية وبالوجود المطلوبة للصناعات الغذائية، بعبارة أخرى نقول أن القاعدة الديمغرافية الواسعة في البلد تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع.[1]

كما تؤدي من جهة أخرى إلى توجيه اهتمام المؤسسات الناشطة في القطاع نحو الكم دون الكيف فتصبح غير محفزة للتطوير من نشاطها أكثر لكسب رضا الزبون أو للحفاظ على حصتها في السوق، كما أن عدد السكان الكبير يجعل البلد يغرق في التبعية الغذائية أكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل إلى حدود الإفراط في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة السكانية وتباطء الإنتاجية الزراعية هو الأمر الذي يجعل الاكتفاء أو الأم الغذاء أمرا بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.

[1] شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذاية، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2014، ص 97.

ومن جهة أخرى فإن العوامل التي تقود النمو في الصناعة الغذائية للبلدان النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، حيث أن النمو السكاني والعوامل الطبيعية وارتفاع الدخل من المتوقع أن تكون محددا للنمو الصناعة الغذائية في الدول النامية في حين أن ارتفاع الوعي الصحي والحاجة الملحة للراحة والرفاهية والأطعمة ذات الجودة العالية تكون من أهم الدوافع لنمو الصناعة الغذائية في الدول المتقدمة، حيث تقدر مستويات النمو بـ 7% في الدول النامية بعد أزمة 2008 مقابل 2% في الدول المتقدمة.[1]

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم للصناعات الغذائية في مواكبة الزيادة في عدد سكان العالم (5.3 مليون سنة 1990 و7.359 مليار نسمة سنة 2016)، حيث يتوقع تقرير التوقعات السكانية العالمية 2015 للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار نسمة، و11.2 مليار نسمة بحلول عام 21000، حيث أن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة إفريقيا التي تتضاعف بـ 90 مليون نسمة سنويا، وما يبعث على القلق أكثر م ن ذلك أن نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني بالفعل من سوء أو نقص في التغذية ولاسيما في البلدان النامية، ومع توسيع الإنتاج الزراعي اليوم، لا تزال المشكلة الرئيسية تتمثل في توسيع الموارد الغذائية، التي تعمل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على محاولة إيجاد حلول للأمر هذا الانفجار الديمغرافي يتطلب نمو الاقتصاديات النامية بـ 85%، وزيادة 70% في إنتاج الصناعة الغذائية لتلبية أضافي 2.3 مليار نسمة بحلول 2050.[2]

أما على مستوى أسواق الدول المتقدمة من المتوقع أن تظل راكدة بالإضافة إلى توجه المستهلك نحو التجديد والجودة العالية لذا تركز المؤسسات في هذه الدول أو الأسواق على تميز المنتجات لزيادة حصتها السوقية.[3]

مشكلة التغذية اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الكوكب على إطعام أعداد السكان المتزايدة باستمرار، وهذا هو السبب في اختيار بعض المتخصص، مصطلح "سباق" للتعبير على الوضعية بين

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 104.

[2] المرجع نفسه، ص 104.

[3] بولطيف بلال، استراتيجيات التسوق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 304.

الديمغرافيا والموارد الغذائية، حيث كان هناك خلال القرن الثامن عشر والقرن العشرون زيادة مقلقة في عدد سكان العالم، ويقول توماس رزبرت مالتوى في هذا الصدد في نظريته أن: "عدد السكان ينمو هندسيا في حين أن الموارد تنموا حسابيا"، وبعد فترة وجيزة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجاوز نمو إنتاج الأغذية نمو السكان، لأنه على المدى الطويل معدل نمو رأس المال يساوي معدل النمو السكاني، إضافة إلى تأثير التقدم التقني في المجال.

أما في الجزائر فقد أجريت منذ الاستقلال 5 هو عدد السكان فخلال 2014 عرف زيادة طبيعية بـ 840.000 نسمة، ما يعادل معدل نمو 15%، يعد أن كان 2.07% سنة 2013 ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولايات الحية رغم ارتفاع حجم الوفيات، نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقل من 4490000 سنة 2000 إلى 840000 في 2014، ويواصل عدد سكان الجزائر في الزيادة السريعة حيث وصل إلى 41.2 مليون نسمة في 2017/01/01، بعد أن كان 40.4 مليون في 2016/01/01.[1]

ثانيا: قاعدة زراعة ضعيفة

عكس الاعتقاد الواسع الانتشار، لا يمكن اعتبار الجزائر "بلد زراعي" ويكفي أن نذكر للقضاء على هذه "الأسطورة" الظروف المناخية والجغرافية السائدة، وهي كالتالي:[2]

- من 238.174.000 هكتار مساحة إجمالية تحتل الصحراء منها 200.000.000 هكتار، أي ما يعادل 80%.

- الزراعة المروية غير ممارسة كون التساقط أقل من 10مم، تربية الحيوانات تتم بطرق عشوائية وتقتصر على الأغنام، الماعز والإبل.

- منطقة شبه جافة واسعة 20.000.000 هكتار تمتد من شمال الصحراء إلى جنوب السهول، هي منطقة السهوب أين معدل التساقط متفاوت جدا، أقل من 350مم في المتوسط المحاصيل الزراعية قليلة

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 105.
[2] المرجع نفسه، ص 106.

المردودية وتنحصر في بعض الأنشطة الاقتصادية في القليل من الحبوب بإيرادات ضعيفة وتربية واسعة للأغنام والماعز وجمع الحلفاء.

- أخيرا 14 إلى 15.000.000 هكتار من السلاسل الجبلية في الشمال والاغذية العظمى من هذه المساحة غير مستغلة في الزراعة بسبب انحدارها الشديد وطبيعتها الصغيرة أكثر من 12%.

تقدر مساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد تقدر المساحة الإجمالية للبلاد تقدر المساحة الزراعية المستعملة SAU بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، و3.6 من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي تقع في السهول والوديان الشمالية اذن فالقدرات الزراعية للجزائر ليست كما يشاع عنها والتساقط قليل وغير منتظم، 70% من شمال البلاد تستقبل 92% من الامطار و80% منها مذكرة في أحواض وسط غرب البلاد وتشير التقديرات إلى أنه فقط 2 مليار هكتار تستفيد من تساقط ال 450مم من المياه في السنة.

تقدر الجهات المؤولة عن المياه الموارد الكلية المستغلة بـ 13.7 مليارم^3، نحن يعيدون عن 65 مليار م^3 (أقل من 5%) تستقر على الأرض هذه العوائق لا تقابلها سياسة رشيدة وعقلانية للتسيير الموارد المائية[1].

الحصول المستدام على الموارد المائية مصدر قلق لجميع دول حوض التغير المناخي، والنمو العمراني والديمغرافي في المنطقة قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة شح المياه الذي يؤثر على غالبية دول جنوب المتوسط.

في الجزائر العديد من العوامل تفسر الوضعية الحرجة في هذا المجال[2]:

- المشاكل المالية المتعلقة بظروف البلاد؛
- انخفاض في تساقط الأمطار خلال 3 عقود وبلغت الدورة خلال 2001-2002؛
- التصحر وخطر الجفاف خاصة في غرب البلاد؛
- زيادة الطلب على المياه (الذي تضاعف 4 مرات خلال 40 سنة).

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 106.
[2] المرجع نفسه، ص 107.

والوضع مرشح للتفاقم جراء أثار التغير المناخي والتي من المحتمل أن تكون أكثر وضوح في البحر المتوسط كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم.

تقدر الإمكانات الطبيعية للمياه في الجزائر حاليا 18 مليار م^3 سنويا يحتل الري المكانة الأكبر في استهلاكها بـ 62% من الطلب الإجمالي، الطلب على مياه الشرب زاد بشكل ملحوظ مع مرور السنوات حيث وصل إلى 35%، حصة القطاع الصناعي 3%.

منذ بداية سنوات 2000 اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة للخروج من أزمة نقص المياه، بهيكلة سياسة جديدة لإدارة الموارد المائية للبلد تدور حول محورين:

1. تطوير البنية التحتية للمياه سدود تحويلات، محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.
2. الإصلاح المؤسسي لقطاع المياه بهدف توفير إدارة أمثل للموارد.

المساحة المروية لم تزد منذ الاستقلال إلا بوتيرة 4000 هكتار في السنة، وهي لا تتجاوز اليوم الـ 200 إلى 300.000 هكتار (بالكاد 3% من المساحة المروية الزراعية الإجمالية من أجل مساحة مروية 1.5 مليار في الشمال و300.000 هكتار في الصحراء)، هنا أيضا الجزائر تحمل رقما قياسيا لا تحسد عليه كونها البلد من منظمة جنوب المتوسط التي الري فيها أقل تطورا ونموا على مدار ال 50 سنة الأخيرة إضافة إلى أن الأراضي الزراعية SAU الحالية تتعرض لسلسلة من ظواهر تدهور التربة (التصحر، إزالة الغابات، الرعي المفرط، والجائز، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.[1]

ثالثا: قاعدة اقتصادية متدهورة

عاش الاقتصاد الجزائر مراحل مختلفة من الاضطرابات الاقتصادية خلال القرن العشرين دفعته إلى الافتراض من صندوق النقد الدولي، ما جعل الصناعات الغذائية منذ 1986 تتطور ضمن إطار عام من الازمات الاقتصادية التي ساهمت كثيرا في عرقلتها وإيقاف نشاطها وديناميكيتها التي انطلقت بها من السبعينات.

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 107.

بضعة مؤشرات اقتصادية كلية يمكن اعتبارها عوائق وقفت في وجه تطور الصناعة الغذائية:

1. **سعر البترول:** (أيضا سعر الغاز المرتبط به) وأزمة البترول لسنة 1986، انخفاض حاد للسعر من 39.5 دولار للبرميل سنة 1981 إلى 14.8 دولار في 1986، بانخفاض قدره 63% بانهيار السعر ووصوله إلى أقل من 13 دولار، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، فالانخفاض بقيمة 1 دولار للبرميل يكلف الجزائر خسارة بقيمة 500 مليون[1]، ثم في 1989 تعرضت السوق النفطية إلى ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، بعدها مستوى الأسعار انتعش وكشف عن وحشية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، انخفاض أسعار النفط بأكثر من 40% ينفي أوهام إمكانية الصناعية الجزائرية ويكشف عن هشاشة النظام الاقتصادي.

وفي وقت وبكر من التسعينات، الجزائر تشارك في حرب أهلية مع الهمجية الإرهابية الأمر الذي ضع الاقتصاد الجزائري في حالة من الفوضى.

وببداية 2000 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 27.6 دولار للبرميل بسبب خفض إنتاج دول الأوبيك ودول من غير الأوبيك، ثم أزمة 1998 حيث رغم الإنجازات والتحولات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل، انعكس هذا الانخفاض على حصة ضمن منظمة الأوبيك، إثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة التوازن للأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط.[2]

وأخيرا الأزمة الأخيرة التي لا تزال الاقتصاد الجزائري يعيش تداعياتها بانهيار أسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه يعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر البرميل من 110 دولارا في جوان 2014 إلى أقل من

[1] سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسلة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 79.

[2] قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار التداخل التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2005، ص 100

50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60%.

للأزمة النفطية أثار كثيرة في مجملها سلبية على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا ربعيا في الأساس على عائدات قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه، نذكر منها:[1]

– انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط، عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة تقلبات حادة نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، خسائر كبيرة في أرصد المالية العامة، عجز في الحسابات الخارجية.

كما وأوضحت وزارة المالية تراجع الصادرات إلى 37.787 مليار دولار سنة 2015 مقابل 62.886 مليار دولار سنة 2014 (بانخفاض 40%)، أما الواردات فتراجعت بدورها لكن بأقل حدة إذ بلغت 51.501 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58.58 مليار دولار سنة 2014 (12%)، هكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 73.37% سنة 2015 مقابل 107.35% سنة 2014 في السياق ذاته، تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 مليار دولار، مقابل 60.304 مليار دولار (40%)، فيما انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.063 مليار دولار سنة 2015 مقابل 2.582 مليار دولار (20.1) حاليا حال واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.597 مليار دولار مقابل 10.344 مليار دولار في 2014.

2. الاستدانة الخارجية: التداعيات السلبية على التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، أخرطها وأكثرها وضوحا تأثيرها المباشر على الاستدانة الخارجية حيث وجدت الجزائر نفسها تغرق شيئا فشيئا في الديون من أجل تغطية النفقات الأساسية لتلبية الاحتياجات المختلفة الحاجة إلى استيراد التجهيزات، المواد الاولية والنصف مصنعة، الحاجة الغير قابلة للضغط لاستيراد السلع الغذائية وتسديد خدمة الديون الخارجية، ما دعم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية، والأسعار الحرة، وإعادة جدولة الديون الخارجية[2].

[1] حاجي أسماء ناصر، المرجع السابق، ص 110.

[2] حاجي أسماء ناصر، المرجع السابق، ص 110.

الجدول رقم (3-1): تطور المدن الخارجية للجزائر (2000-2016)

(الوحدة 10^6)

السنوات	**2000**	**2002**	**2004**	**2005**	**2007**	**2009**	**2010**	**2011**
الدين الإجمالي	25.26	22.84	21.82	17.19	4.5	5.68	5.53	4.41
أصل الدين	2.81	2.92	4.71	50.06	12.79	-	-	-
الفوائد على الديون	1.66	1.23	1.03	0.92	0.63	-	-	-
السنوات	**2012**	**2013**	**2016**					
الدين الإجمالي	3.96	3.39	3.7					
أصل لدين	-	-	-					
الفوائد على الديون	-	-	-					

المصدر: حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 111.

3. مستوى الإنتاج الصناعي: انخفض بـ 40% بين عامي 1985 و1991، والذي بلغ سنة 2015 الـ 4154.1 دولار بانخفاض قدر بـ 1.061% عن 2014 وفي تسجيل لقيم الناتج الوطني للفرد بـ 5583.6.[1]

4. التشغيل: توقعات خلق مناصب الشغل انكمشت، بينما في كل سنة يصل إلى سوق العمل عدد أكبر من الشباب يبحثون عن عملهم الأول تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال بداية من 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي 28.71%، 27.30%، 23.7%، و17% خلال الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004، من السكان النشطين ثم تقلصت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 9.9% في سبتمبر 2016، وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة البطالة في الجزائر 13.4% في 2021، ترتفع في أوساط الشباب إلى 20%، ويتوقع أن تنخفض خلال العام الجاري إلى 11.1%، في بلد يتجاوز عدد سكانه 44 مليون نسمة[2].

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 111.

[2] ينظر الموقع الإلكتروني: جريدة الشرق الجزائري https://www.akhersaa-dz.com، بتاريخ 2022/06/05، 15:53.

5. من التأثير المشترك لمستوى الإنتاج الضعف وانخفاض قيمة العملة: بلغ متوسط معدل التضخم خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021 حوالي 7.5% مقارنة بذات الفترة من العام السابق[1].

هذا الارتفاع الذي ترافق مع مشاكل التوظيف والنمو الضعيف للأجور، كان مؤشر ودافع قوي لتدهور القوة الشرائية للعائلات وساء الوضع أكثر كون أن أهم المشتغلين وأرباب العمل في البلاد (مؤسسات الحكومية وإدارات عامة) لا تجد من خيار أمامها سوى حل مشكل العمالة الزائدة.[2]

رابعا: منافسة أجنبية قوية

عائق أخير يقف في وجه الصناعات الغذائية الجزائرية هو المنافسة الأجنبية القوية المفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة، فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية، ما جعل التبعية الغذائية أكبر من مشاكل الاقتصاد الجزائري.

معدل تغطية الاستهلاك بالصادرات مرتفع جدا يدور حول 80% منها 20% مخصص للواردات الغذائية والمكونة أساسا من المواد الواسعة الاستهلاك القمح ومشتقاته، السكر، الحليب، الزيت، القهوة... هذا ويعتبر احتكار الإنتاج والتوزيع لهذا النوع من المنتجات على السلم العالمي هدف الشركات ومتعددة الجنسيات.

تكتل باحتكار عالمي يتكون من مئات المجموعات تراقب سوق منتجات الحجم اليوم وبطريقة ما عزلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل العقبات أمام الدخول إلى هذا التكتل تزداد يوما بعد يوم في المقابل أهم المؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية لا تمتلك الإمكانيات الكبيرة للمحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية بتدخل الدول، خاصة لحماية استمرار حياتها بين النسيج الصناعي، والتي من بينه الشركات المتعددة الجنسيات التي تستمر في اختراق السوق الجزائرية عن طريق التبادلات التي تختارها لمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر جليا أن المنافسة الأجنبية تمثل أحد أهم العقبات أمام تطور الصناعات الغذائية الجزائرية.

[1] ينظر الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/، بتاريخ 2022/06/05، 15:50.

[2] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 111.

قاعدة ديمغرافية تشهد نموا هائلا، إنتاج زراعي وفلاحي ضعيف، وضعية اقتصادية عامة متدهورة، منافسة دولية لا مقر منها عوامل عديدة لها تأثير سلبي على تطور قطاع الصناعات الغذائية الذي يظهر في وضعية ضعف.[1]

المطلب الثاني: تقسيم دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

الوقوف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني نعتمد على مؤشرات مهمة الناتج الخام، القيمة المضافة، الأمن الغذائي.

أولا: تقييم أداء الصناعات الغذائية في الجزائر بناءا على مؤشر الناتج الخام

كما يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الثروة الوطنية، والتي يتم على أساسها تصنيف الدول من حيث الثروة والتطور، وعليه سوف يتم متابعة مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الوطني من خلال ما يلي:

سجل فرع الصناعة الغذائية نتيجة إيجابية في سنة 2008 حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 6.8% مقابل انخفاضه بنسبة 2.1% سنة 2007 وذلك تسجيل أداءات جيدة لفروع إنتاج البذور (45.5%) وصناعة الحليب التي سجل نموا قدره 9.5%، أما الفروع النشاطات الأخرى سجلت حالة تراجع بمعدلات جد مرتفعة برقمين 86.2% بالنسبة لصناعة مصبرات الفواكه والخضر، وفي سنة 2013 سجلت نموا بنسبة 7% أي بنسبة 37.3% من القيمة المضافة الصناعية وتبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب والتوسع في الإنتاج المحلي للحليب، وفي سنة 2014 تواصل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للمحروقات أدى إلى تراجع نمو قطاع الصناعة الغذائية من 6.4% إلى 5.6% وذلك راجع إلى مساهمة صناعة معلبات الخضر والفواكه وإنتاج التبغ.[2]

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص .0112

[2] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2019، ص 126، 127.

كما سجل قطاع الصناعات الغذائية في 2021 ارتفاعا محسوسا ب 15% بينما لم يتجاوز نمو الانتاج 0.9% في 2020، وشمل هذا التحسن الثلاثيات الأربع من العام، لكن أفضل معدلات الزيادة جاءت في الثلاثي الثاني ب24.3%[1].

ثانيا: مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية

أكد المؤشر السنوي المتوسط للصناعات الغذائية، الذي لم يكن يساوي 34.5%، وترجع هذه الخسارة الجوهرية لفرع الصناعة الغذائية العمومية الذي لم يعد يشمل أية مؤسسة لصناعة وتحويل المواد الدسمة الغذائية من جهة تسجيل في سنة 2008 الزيادة في أسعار المواد الأولية المستوردة (الحبوب، غبرة، الحليب، المواد الزيتية) حيث ارتفعت السعر السنوي المتوسط للقمح الصلب بنسبة 3.6% في سنة 2008 بعد زيادة بنسبة 32.1% في سنة 2007، فقد انتقل من 263.8 للطن في سنة 2007 إلى 344.6 للطن في سنة 2008.

أما أسعار الزيوت الغذائية نفس الاتجاه التصاعدي ولكن بوتيرة أسرع، حيث تضاعف السعر المتوسط للطن من زيت عباد الشمس في سنتين ليبلغ 1498 دولار مقابل 658 دولار سنة 2006، بالنسبة لسعر السكر سجل في سنة 2008 (12.65 سنت من دولار مقابل 10.0 سنت في 2007 و14.75 سنت سنة 2006، وفي الأخير سجل السعر السنوي المتوسط لغبرة الحليب تراجعا بانخفاض 8.1% في سنة 2008 ليبلغ 3845 دولار للطن في سنة 2007، ومن بين هذه العوامل التي ساهمت في الزيادة في أسعار المنتجات (نمو الطلب العالمي، الاستعمال التنافسي للحبوب في صناعة الطاقة الحيوية، الضاربة، التكلفة المدخلات...) وفي سنة 2013 سجل قطاع الصناعة الغذائية تفاقما للركود، إذ عرف مؤشر الإنتاج تراجعا قدره 0.6% بعد انخفاضه في السنة السابقة بمعدل 2.1% لم يتمكن النمو المعتبر لفرعي معالجة الحبوب وصناعة الحليب (4.3% و2% على التوالي) المسجل بفضل توسع نشاط جمع الحليب وإعادة تكوين مخزونات الحبوب، من تعويض تراجع مؤشر الإنتاج للقطاع الناجم عن الانخفاض الكبير (73.3%) في إنتاج فرع صناعة مصبرات الخضر والفواكه إضافة إلى تراجع ثلاث فروع أخرى.

[1] ينظر الموقع الإلكتروني: الإذاعة الجزائرية https://news.radioalgerie.dz/ar/node/، بتاريخ 2022/06/05، 16:11.

وفي سنة 2016 سجل مؤشر الصناعة الغذائية 38.5% حيث انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 1.5% مقارنة مع سنة 2015 وبنسبة 29.8% مقارنة بالذروة التي سجلها سنة 2011، وفيما يتعلق بأسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر واصلت أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته انخفاضها بنسب 9.4% و4.1% على التوالي في حين ارتفعت أسعار السكر والمنتجات الفلاحية الزيتية للمرة الأولى منذ سنة 2012 بـ 34.2% و11.4% على الوالي، كما سجل الانخفاض المستمر في أسعار الحبوب المرتبطة بوفرة المحاصيل، ببلوغ متوسط سعر قمح الولايات المتحدة الأمريكية 197 دولار أمريكي للطن الواحد، مقابل 225 دولار في سنة 2015، أي انخفاض قدره 15.5% و13.2% على التوالي، فيما يخص مسحوق الحليب أدى انكماش المتوسط السنوي لأسعاره، بنسبة 2.1 ببلوغ سعره 2457 دولار وانخفاض المتوسط السنوي لأسعار الزيت عباد الشمس 0.7% ليبلغ 844 دولار للطن في نهاية 2016.[1]

كما لاحظنا ارتفاع إنتاج الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في الجزائر بنسبة 0.4% في الربع الأول من العام الحالي، منهيا انكماشا لخمسة فصول متتالية[2].

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية

شهد عدد مؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية لاسيما للقطاع الخاص تطورا ملحوظا وهو ما جعله قطاع تهمين عليه المؤسسات الخاصة، يظهر الجدول التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 إلى 2015 حيث انتقل العدد من 17679 سنة 2009 إلى 24746 مؤسسة سنة 2015.

انتهجت الجزائر منذ 15 سنة سياسة خصخصة المؤسسات العمومية بالرغم من مخططات التي تم وضعها والعصرنة إلا أن معظم المؤسسات التي خصخصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية، بالأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، انطلقت السطات الجزائرية في

[1] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، المرجع السابق، ص 127، 128.

[2] ينظر الموقع الإلكتروني: -https://www.aa.com.tr/ar/، بتاريخ 2022/06/05، 19:11.

عمليات الخصخصة 942 مؤسسة عمومية من إجمالي مؤسسة 1280 في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة غذائية، تهدف جميع المحاولات إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية سابقا التي عانت كثيرا، وهو ما أدى على خصخصتها حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية انتقلت في معدلها من 24% سنة 1999 إلى من 13% سنة 2001 و5% في ديسمبر 2015.

مجموعة الرياض اقترحت للخصخصة سنة 2001 في إطار مخط إعادة هيكلة القطاع العمومي، توسع هذا المخطط ليشمل مجموعات أخرى L'enasucre Gilplait وL'encg.

في هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة بينما العمومية تولت مهام مثل توريد منتجات بأسعار محدودة يكون الإنتاج فيها غير مريح (حليب مبستر في أكياس، فرينة، دقيق)، لم تلعب المؤسسات العمومية دورا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة، فقط في أشكال الشراكات مع القطاع الخاص، مؤسسات حديثة شركات عامة/ خاصة مثل الرياض/ بن عمر أو Cegro/lesafore في حديثة).

أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين ترتكز على الواردات في المجال الغذائي هذه السياسة التي تفسر في فترة الاستعمار استمرت بعده، ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثلا كون بعض القطاعات تعصرنت وأصبحت تنافسية وتطورت في اتجاه المعايير الدولية في الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة Sim, cevital, benamour, harbour، تهمين، وفي الحليبيات تبقى Giplait تسيطر على LPS وقليلا Lucartif، بينما يطور الخواص شعبة (الزبادي)، الياغورت، الجبن، العجائن المربحة أكثر.[1]

[1] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، المرجع السابق، ص 128.

المبحث الثاني: محددات الصناعات الغذائية في الجزائر طرق تطويرها ومكانة الزراعة

سنتطرق في هذا المبحث محددات المقدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر، وكذا طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية، إضافة إلى الزراعة كممون رئيسي للصناعات الغذائية.

المطلب الأول: محددات المقدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنوضح محددات المقدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر وذلك وفق العناصر التالية.

أولا: حجم النشاط والكفاءة الإنتاجية

إن أكبر حجم المنشأة الصناعية يكسبها بعض المزايا المتعلقة بالتكاليف (Cost Advantages) بسبب الوفورات التي يمكن تخفيضها في مجالات الإنتاج وخصوصا عند وجود عناصر إنتاجية ثابتة في المدى الطويل، وفي المشتريات الكبيرة من المواد الأولية والمصحوبة عادة بالخصومات التجارية، وفي تكاليف أنشطة البيع والتسويق وعمليات البحث والتطوير وتكسب مثل هذه الوفورات المنشآت الصناعية الكبيرة مزايا تنافسية في السعر لا تتحقق لمنافسها من المنشآت الصغيرة.

ومن حيث الكفاءة الفنية (Technical Efficiency) فإن المنشآت الكبيرة تتمتع بقدرة أكبر على اجتذاب والاحتفاظ بذوي الكفاءات العالية في المجالين الإداري والفني بسبب سلم أجورها المرتفع نسبيا مقارنة بالمنشآت الكبار في محاولة الوصول إلى حد الإنتاج الممكن (Potential Production Frontier) وتحقيق الكفاءة الفنية باستخدام تركيبة العناصر الإنتاجية المناسبة[1].

أما من حيث الكفاءة التوزيعية (Allocative Efficiency) فإن المنشآت الصناعية الصغيرة التي تستخدم في العادة تقنيات غنتاجية ذات كافة عمالية – كما هو الحال في الدول النامية– تعد أقرب

[1] خلف الله بن يوسف، زبير عياش، واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر، وآفاق تطويرها في مطلع 2025، دراسة قياسية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع3، 2020، ص 169.

بتحقيق الكفاءة التوزيعية من مثيلاتها من المنشآت الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، وذلك لأن البلدان النامية تتصف بالوفرة النسبية لعنصر العمل، والذي من سعره منخفضا نسبيا.

وتظهر الدراسات السابقة والمتوافرة حول موضوع الكفاءة الإنتاجية النسبية للصناعات الصغيرة نتائج متباينة وخصوصا تلك المتعلقة بالكفاءة الفنية، لكن العديد من الدراسات أكدت استفادة المنشآت الكبيرة من وفورات الحجم الكبير في الإنتاج والتسويق وأنشطة البحث والتطوير، وتعزز بذلك من مقدراتها التنافسية في أسواق بلدانها المحلية وفي الأسواق العالمية.[1]

ثانيا: التكنولوجيا

تتطلب المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء في السعر أم في جودة السلع ومحتواها التكنولوجي الاستمرار ببذل الجهود لتحسين وتطوير التقنيات الإنتاجية للمنشأة الصناعية لإبقاء إنتاجية عناصر إنتاجها في مستوى مرتفع يمكنها من الاستمرار في البقاء، وهذا يتطلب توجيه بعض استثمارات المنشأة نحو أنشطة البحث والتطوير، إلا أن اهتمام المنشآت الصناعية الصغيرة بالإنفاق على أنشطة البحث والتطوير يعد محدودا، ويعود ذلك إلى ضعف ميزانيات تلك المنشآت من جهة، ولأن الأرباح المتأنية من مثل تلك الأنشطة غير مؤكدة وتحتاج إلى أفق تجاري بعيد الأمد من جهة أخرى كما أن اهتمام المؤسسات الصناعية في البلدان النامية بأعمال البحث والتطوير أقل من ذلك في البلدان المتقدمة.

ومن ناحية أخرى، فإن استخدام المنشآت الصناعية الصغيرة لتقنيات عمالية تقلل من فرصها في الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتجسد في المدخلات الرأسمالية كالآلات والسلع الرأسمالية الوسيطة، مما يجعلها أرضية غير خصبة لاستيعاب الوسائل التكنولوجية الحديثة وتبنيها.

وعلاوة على ما تم ذكره، فإن القطاعات التي تكون فيها الصناعات الصغيرة فاعلة هي غالبا ما تكون القطاعات التقليدية التي تنتج سلعا ضرورية وبسيطة، ومثل هذه القطاعات هي الأقل حاجة للتطور التكنولوجي وبذلك لا تكون واعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

[1] خلف الله بن يوسف، زبير عياش، واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر، وآفاق تطويرها في مطلع 2025، دراسة قياسية حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 169.

ثالثا: المقدرة التجارية (Commercial Viability)

إن المؤسسات التجارية التي تسعى دوما للمحافظة على حصصها في الأسواق المحلية والخارجية تخصص ميزانيات خاصة للإعلان ولإقامة شبكات توزيع لمنتجاتها.

ولإيجاد روابط تجارية مع شركاء محليين وأجانب.

إن ضعف ميزانيات المنشآت الصناعية الصغيرة تضعف قدرتها في المحافظة على حصصها في الأسواق المحلية أمام منافسيها من الشركات الكبيرة المحلية والأجنبية، وتجعل من الصعب عليها الوصول إلى الأسواق الخارجية.

إضافة لذلك، فإن محدودية التسهيلات الائتمانية المتاحة للمنشآت الصغيرة تسهم في إضعاف مقدرتها التجارية وخصوصا في الأسواق الخارجية.

تظهر الدراسات التي تعرضت إلى موضوع تنافسية قطاع الصناعات الصغيرة في بعض البلدان النامية إن هذا القطاع يواجه صعوبات جمة في الوصول إلى الأسواق العالمية إلا في بعض الحالات الضيقة عند إنتاج بعض السلع الخاصة، التي لا يحتاج إنتاجها إلى حجم كبير، وأظهرت تلك الدراسات أيضا ضعف هذا القطاع النسبي في مجال الكفاءة الإنتاجية وفي تبني تقنيات حديثة للإنتاج، وفي مقدراته التجارية.[1]

المطلب الثاني: طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية

إن الانفتاح على اقتصاد السوق يعني المزيد من الضرر سيلحق بالقطاع الزراعي، وهذا من شأنه أن يكون له أثار سلبية على قطاع الصناعات الغذائية، ما يلزم الدولة قبل الدخول الفعلي في منظمة التجارة الخارجية من إجراء سلسلة من الإصلاحات والبرامج حتى يقوى عود الزراعة المحلية من جهة، وتزداد تنافسية مؤسساتنا الوطنية من جهة أخرى، ثم بعد ذلك توجيه الإنتاج بما يضمن تأمين واستقرار مداخيل المنتجين ومن بين الإصلاحات التي يمكن اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لتطوير الصناعات الغذائية ما يلي:

[1] خلف الله بن يوسف، زبير عياش، المرجع السابق، ص 169، 170.

أولا: الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية

تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يجود فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي، مع تقديم جميع الضمانات للفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول.

ثانيا: تشجيع إقامة شراكات صناعية

من أجل الاستفادة من مخلفات المجازر وأوراق الزيتون ومخلفات الصناعات الغذائية بشكل عام، لتشكل روافد إضافية لصناعة الأعلاف.

ثالثا: توفير مدخلات الإنتاج

وهذا بالكمية والنوعية التي تتناسب مع طبيعة المنتج، وبرنامج الإنتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة لإ}راء الصيانة الدورية والطارئة لضمان تقليل الأعطال والتوقفات.

رابعا: إيجاد بدائل لمواد التعبئة والتغليف المستوردة

وهذ بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من خبرات من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في مجال تعبئة الألبان السائلة والزيوت النباتية[1].

خامسا: تدريب وتأهيل للعاملين

من خلال إعداد برامج دورية لتدريب وتأهيل العاملين بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية وزيادة وعيهم بطبيعة المواد التي يتعاملون معها في خطوطهم الإنتاجية.

[1] عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص ص 92، 93.

سادسا: تشيع البحث العلمي التطبيقي

وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الاولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية، والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع لغذائي.

سابعا: تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة

من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجتمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل نجاحها بناء لدراسات مسبقة[1].

المطلب الثالث: الزراعة كممون رئيسي للصناعات الغذائية

سنوضح في هذا المطلب مكانة الزراعة كممون للصناعات الغذائية وذلك وفق ما يأتي من عناصر.

أولا: تسيير التموين بالمواد الأولية

إن هدف التموين في الصناعات الغذائية هو تزويد المؤسسات بالمواد الأولية الضرورية لنشاطها التمويلي، ولقد انصب تركيزنا على التموين بالمواد الاولية الزراعية لأن أغلب شعب الصناعات الغذائية تعتمد أساسا على مخرجات الزراعة.

تعد الزراعة الممون الرئيسي للصناعات الغذائية، فأغلب أنشطة الصناعات الغذائية تعتمد على الزراعة، فمنها الصناعات التي تعتمد بشكل كبير وبصفة مباشرة وهذا حتى المراحل النهائية للمنتوج مثل (شعبة الدواجن، الحليب، تصبير الخضر...)، ومنها من يعتمد على الزراعة في المرحلة الاولى من الإنتاج وبشكل محدود في مرحلة إنتاج السلع الوسيطة مثل (المطاحن، النشاء...)، إن هدف تسيير التموين لأي مؤسسة من مؤسسات الصناعات الغذائية هو توفير المواد الأولية اللازمة لعملية التحويل في الوقت المناسب

[1] عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007، المرجع السابق، ص ص 92، 93.

وبالسعر الملائم (بالحجم والكمية)، تواجه أنشطة الصناعات الغذائية وعلاقاتها بالزراعة مجموعة من القيود التي تتعلق بالتموين.

ثانيا: قيود تسيير التموين

تختلف قيود تسيير التموين من منتوج إلى آخر، كما أن تكلفة التموين لا تتحدد عادة بسعر شراء كمية المواد الأولية، وإنما بتقلبات الأسعار مع الوقت والتي تؤثر في سعر المنتوج النهائي، تحمل كل صفقة في التموين عوامل تتعلق بمحيطها، وفي حالة سوء التسيير هذا يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية، وفيما يلي سنفسر مصادر التكاليف الإضافية من خلال خصائص المنتجات الزراعية المحولة.[1]

– عادة ما يتم ربط تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة بموعد الحصاد دون الأخذ بعين الاعتبار الدورات البيولوجية للمنتجات.

– يتم تحديد تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة دون الأخذ بعين الاعتبار حالات التلف، فعلى الصناعي تنظيم التموين قبل الحصاد (خاصة في صناعة تصبير الخضر والفواكه تحويل الشمندر إلى سكر...).

– اختلاف تحديد أساليب الدفع بسبب عدم تجانس المواد الأولية الزراعية.

– مصدر آخر للتكاليف الإضافية هو تشتت مواقع التموين، فإذا كانت المادة الاولية مخزنة، مدة التخزين تسمح لبعض التجمعات من تحقيق طلبيات المستخدمين.

– قيود تفرضها السياسة الزراعية من خلال بعض إجراءات السلطات الحكومية في تكوين الأسعار، وهذا يتوقف على درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي (الأسعار العالمية، الأساليب الحمائية).

ثالثا: منظمات التموين

يوجد ثلاث منظمات التموين وهي كما يلي:

[1] قش فائزة، توجيهات ومحركات الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، ع1، 2019، ص ص 155، 156.

1. السوق: يعتبر السوق في النظام الليبرالي المكان الذي تكون فيه الصفقات غير معلومة والمشترين كذلك، وتتحدد الشفافية بتواجد سوق (أو أكثر) مرجي الذي عن طريقه تتم مجموعة من المشتريات والمبيعات التي تحدد الأسعار، هذه الأخيرة تعكس الاتجاهات العامة للعرض والطلب الكلي، وكذلك الصفقات الفردية، أما في نظام التدخل الحكومي، فعلى الإدارة احترام آلية السوق مع التدخل في حالة وقوع أزمة أو تضرر مجموعة من المتعاملين، كما يحق لها التواجد في السوق بوضع إطار صارم للتفاوض على أسعار المواد الاولية يضمان تنظيم التدفقات من خلال التدخلات الدائمة.

2. العقود: تعد العقود بشكل من أشكال الصفقات وهي تأخذ شكلين التعهدات الثانوية والتعهدات التشاركية، في الشكل الأول يبحث الصناعي أن يضمن جزء أو كل التموينات بالمرور بعقود فردية مع المزارعين أو المربين، وفي الشكل الثاني العلاقات التعاقدية تكون منظمة من خلال تجمعات للمنتجين والاتحادات الصناعية وما بين المهن Les interprofessions، كل هذه التجمعات تهتم بنفس المادة الاولية، ولذلك تسمح هذه التجمعات بإدارة الأسعار وشروط التنازل والشراء.

3. الاندماج الرأسي: هو إنشاء مجمع صناعي غذائي مندمج، ينتج ويحول المادة الأولية الزراعية، حيث تستبدل تكاليف الصفقة بتكاليف التنظيم، تكاليف الشراء تستبدل بتكاليف التحويل القانوني الداخلي للملكية، ويتم على مستوى المجمع تعويض المزارعين المستقلين بالأجزاء.[1]

[1] قش فائزة، توجيهات ومحركات الصناعات الغذائية، المرجع السابق، ص157.

المبحث الثالث: آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

هناك العديد من الآليات التي يمكن من خلالها تطوير قطاع الصناعات الغذائية، وفي هذا المبحث سنحدد الآليات التي إتبعتها الجزائر لتطوير قطاعها في الصناعات الغذائية.

المطلب الأول: قطاع الصناعات الغذائية كبديل عن قطاع المحروقات

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية بديل هام عن قطاع المحروقات وعلى هذا سنوضح ذلك في هذا المطلب.

أثرت التذبذبات والازمات الأخيرة المتعلقة بأسعار النفط على الاقتصاد الوطني ونموه، ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، حيث قامت بعدة إجراءات وتحفيزات من شأنها النهوض بشتى القطاعات الاستراتيجية كقطاع الصناعات الغذائية، شملت تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وكذا إصلاح النظام الضريبي والجمركي وخلق مؤسساتي، والاهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد مساهمتها في عملية تنويع وتنمية صادراتها الوطنية خارج المحروقات.

أولا. تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية: إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الإنتاجية القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية، وهيكلة المؤسسات، وفتح المجال واسعا أمام القطاعين العام والخاص، بما يكفل لعب دور هام في العلمية التنموية الشاملة هي عوامل ضامنة لديناميكية تنموية حقيقية، تتحقق إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي.[1]

حيث منحت الدولة مجموعة من التحفيزات عموما للمستثمرين في كافة القطاعات، وتحفيزات استثنائية بالأخص للقطاعات المنتجة والداعمة للتنمية الاقتصادية، والتي نص عليها القانون الاستثمار في الجزائر،

[1] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 233.

كما يلي: "فضلا عن الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 من القانون مما يأتي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.[1]

ثانيا. دعم مؤسسات الصناعات الغذائية في ضوء الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

قامت السلطات العمومية بوضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، وتدعيما للمؤسسات الوطنية ككل ومؤسسات الصناعات الغذائية خصوصا، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، وقد تمثلت أهم ملامح هذه الاستراتيجية في:[2]

2-1- سياسة سعر الصرف: حيث يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية من طرف الحكومة أو السلطة التنفيذية المختصة المتمثلة في مجلس النقد والقرض، وذلك بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، علما أن السلطات العمومية لم تكن ترى هذا الإجراء مناسبا لأنه لم يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقاد الاقتصاد الوطني للفائض، غير أن هذه السياسة أصبحت مفروضة على السطات النقدية بناءا على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين، ليتم اتخاذ قرار بتخفيض العملة

[1] المادة 09 من الفصل الأول للباب الثاني من قانون الاستثمار في الجزائر (الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، فبراير 2015، ص 15.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ع1، مجلة 2001، ص 11، 12.

الوطنية سنة 2009، ثم سنة 2013 بنسبة 10%، كما أشار بنك الجزائر بخصوص متغيرات الـ 11 اشهر الاولى لسنة 2021، إلى تراجع قيمة الدينار بنسبة 6.21%[1]، ليؤدي ذلك التخفيض إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتوج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير على غرار المنتجات الغذائية، وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق[2].

2-2- تأمين وضمان الصادرات: تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات قبن سنة 2000 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بحيث تتمثل مهامها في ما يلي:[3]

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير).
- التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك).
- تأمين المعارض
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تغطية (انتعاش) الديون.
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

3-2- تمويل الصادرات: ويتم عن طريق تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، وكذا إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

[1] ينظر الموقع الإلكتروني: الإذاعة الجزائرية https://www.ennaharonline.com، بتاريخ 2022/06/05، 18:26.

[2] بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول "ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014، ص11.

[3] الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، المرجع السابق، ص54.

2-4- الإطار المؤسساتي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، تم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)، ليتم بعدها حل هذا الديوان وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، والذي يسعى إلى تنمية التجارة الخارجية الجزائرية وذلك عن طريق:[1]

- ضمان تسيير ادوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والنظارات الاقتصادية بالخارج؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاريين؛
- ترقية نوعية العلامة لمنتوج الجزائري بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

2-5- إجراءات أخرى: كإنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات، إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات (همته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها)، إنشاء ملف وطني للمصدرين (FINADEX).[2]

المطلب الثاني: آفاق الصناعات الغذائية وسبل ترقيتها في سبيل الوصول للأمن الوطني

أصبح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر اهم قطاع بعد المحروقات مساهمة في الناتج الداخلي الخام، ومن حيث خلق مناصب الشغل في مجالات الزراعية والصناعات التحويلية الغذائية أو في مجال

[1] تواتي نصيرة، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول "ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12، مارس 2014، ص 08.

[2] الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، المرجع السابق، ص 55.

التوزيع بالجملة والتجزئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد دخول فاعلين في المجال من القطاعين العمومي والخاص بفضل صدور النصوص الجديدة في المجال الزراعي.

قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر، يشغل 140 ألف عاملا بـ 17 ألف مؤسسة، 95% منها مسيرة من طرق القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40% من رقم أعمال القطاع الصناعي، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإن 75% من حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي لازالت تعتمد على الاستيراد، حيث تقارب فاتورة استيراد القطاع 7.7 مليار دولار سنويا.

ولا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، إذ تؤكد الأرقام أن 45% من نفقات العائلات تخصص للتغذية.[1]

أولا. آفاق الصناعات الغذائية:

إن قيام التصنيع الغذائي في الجزائر، وتشجع الدولة للقيام مؤسسات متوسطة لهذا الفرع من خلال الاستراتيجية التنموية التي تتبناها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية فمساهمة الخامات الزراعية المحلية مازالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية، وهذا له أثره على فرع الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل للدولة، ما لم يتم تحقيقه فإنه يكون من الصعوبة بمكان تطوير فرع الصناعات الغذائية فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، بوضع آلية مستقبلية للتعاون قصد مواجهة المناقصة الحادة التي يعرفها الفرع من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الرغم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.[2]

إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية، وإحداث

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 112.

[2] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص223.

مناصب شغل جديدة، والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد، فالانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي، يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك لاقتصاد الزراعي يجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزميات لنوعية الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حق لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية.[1]

يترتب على الجزائر للتأقلم مع المتغيرات الدولية مجموعة من الالتزامات والخطوات التي يجب أن تمس منظومتها التشريعية والقانونية، كذا ضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد، بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية، وخاصة وفق مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، باعتبارها الضابط للتجارة الدولية بتهيئة التجارية العالمية الجديدة من جهة، وتقليل من الآثار السلبية المحتملة من جهة ثانية، في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بشدة الانفتاح، والتي تتجلى في زوال الحواجز التقليدية (الجمركية وغير الجمركية) والتركيز على الحواجز الفنية بمعايير الجودة، والمواصفات القياسية العالمية للسلعة، وانحسار سياسات الحماية الحكومية للصناعات المحلية، وتحول المنافسة من بين الدول إلى منافسة بين الشركات، ويلزم على الدول والشركات تغيير استراتيجيا الصناعية، لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة في ظل العولمة.

من أهم أهداف السياسة الاقتصادية والمؤسسات والشركات العالمية، هو تحقيق التنافسية، وزيادة الإنتاج والصادرات، لتتمكن من توفير منتجات وخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية، ويتحقق هذا من خلال رفع إنتاجية الموارد المتاحة المادية منها البشرية[2].

[1] حاجي أسماء، بوعزيز عبد الناصر، المرجع السابق، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص143.

ثانيا: تأهيل مؤسسات الصناعة الغذائية:

ونظرا للأهمية الاقتصادية لفرع الصناعات الغذائية فقد عملت من خلال برامج التأهيل على إعطاءه الأولوية، من خلال البرنامج الذي انطلق في 2002 حيث تم دراسة 293 طلب لمؤسسات عامة وخاصة رفض منها 83 ملف لعدم تناسبها والشروط المطلوبة من طرف وزارة الصناعة، ومن بين الملفات ال 191 المقبولة كانت لمؤسسات الصناعات الغذائية القسط الأكبر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل

الفروع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	266
الميكانيك	34
البناء	32
الصناعات الكيمياوية والصيدلانية والأوراق	20
البلاستيك	15
الكهرباء والإلكترونيات	15
وحدات الدعم الصناعي	13
الجلود والقماش	09
المجموع	191

المصدر: بوزيدي حافظ أمين، استخدم منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الكلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)، رسالة ماجستير، تخصص الأساليب الكمية للتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 44.

ثالثا. سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر:

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعات الغذائية الزراعي، بصفة عامة وتحقيق الأمن الغذائي بصفة عامة، ولتجنب هذا السيناريو تحاول السلطات الجزائرية رسم عدة استراتيجيات في القطاعين الزراعي والصناعي المتمثل في فرع الصناعات الغذائية.

أ. الاستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال يوم برلماني في مارس 2010، يؤكد على التفطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر، حيث وصلت فاتورة الاستهلاك إلى 26.13 مليار دولار سنة 2009 من المواد الغذائية، منها 20.73 مليار دولار منتوج وطني 5.4 مليار من الاستيراد، علما أن فاتورة الاستيراد تراجعت عما كانت عليه في 2008 المقدرة بـ 8 مليار دولار، ووصلت فاتورة الحبوب والحليب إلى 3.2 مليار دولار، ومن هنا يجب ترقية أساليب صناعة مادتي الحبوب والحليب لتخفيض فاتورة الاستيراد مع حلول الأزمة العالمية 2008، وجب الوقوف على الجانب التطبيقي الميداني الذي نادت به المجموعات الدولية والذي يتمثل في:[1]

- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية،
- منح الأسبقية لسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية.

أما في الجزائر فإن أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي تمثلت في قانون التوجيه الفلاحي 2009، من خلال خطاب رئيس الجمهورية في 29 نوفمبر 2009، ببسكرة، حين اعتبر أن الاستقلال الوطني مرتبط بالأمن الغذائي.

ب. استراتيجية الصناعات الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: كمدخل للأمن الإنساني، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع الغذائية مثل القمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح لخدمة مصالحها الخاصة، وتكمن الخطورة أن الدول العظمى تكاد تحتكر معك فائض الإنتاج الزراعي، فتستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت، ويؤكد ذلك قول الرئيس الأمريكي "فورد" الذي صرح بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسها ذا فعالية خاصة إنه الغذاء.

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض بأي اقتصاد كما هو معدول به في عدد من الدول المجاورة كتونس والدول الأوروبية كإيطاليا والبرتغال، ورغم أن هذا القطاع في بلادنا يمثل 80%

[1] خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الملتقى التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحريات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، ص 69.

من مجموع يبلغ 455 ألف شركة متوسطة وصغيرة، إلا أنه يعرف تشئنا وعدم الاهتمام به، ولتجاوز هذه الحالة تهدف الحكومة إلى رفع عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ليصل إلى 600 ألف مؤسسة، تشكل الصناعات الغذائية الجزء الأكبر منها، ومن أجل بلوغ هذا الهدف لجأت إلى تخصيص مبلغ 60 مليون دولار لتمويل وتأهيل وتطوير هذا القطاع، كما قررت تخفيض نسب فوائد البنوك عن كل القروض المقدمة لفائدة الراغبين الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، وهو قرار تم اتخاذه من أجل التحرر من التبعية إلى الخارج في مجال المواد الاستهلاكية، ومن خلال هذا القرار تهدف الحكومة إلى تخفيض فاتورة استيراد هذا النوع من المواد الذي كلف الحكومة صرف ما قيمته 2 مليار دولار سنة 2009 وتمثلت هذه المواد في بعض المنتوجات مثل المصبرات الطماطم والبسكويت والزيوت وبعض المواد البحرية كمصبرات السرين والتونة وبعض الأحيان المختلفة والعصائر.[1]

كما تراجعت واردات المواد الغذائية بأكثر من 11% خلال الاشهر الاربعة الاولى من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018[2].

وفي سياق إعطاء الجزائر اولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:[3]

- **الإطار القانوني والتنظيمي**: من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة، ووضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛

- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛

- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 50-70%.

[1] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمون، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، ص 12، 13.

[2] ينظر الموقع الإلكتروني: وزارة التجارة وترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur، بتاريخ 2022/06/05، 19:03.

[3] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 114.

تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في 2003 إلى 6.5%، أما فترة التسديد فتمتد إلى 7 سنوات.

بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5% على الواد نصف مصنعة، 30% على الم صنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

- **الإطار المؤسساتي**: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية واردات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، يليها العديد من المؤسسات والمخابر ...الخ.

- **الإطار التقني**: انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، ومن هنا فهناك إرادة جادة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات، كما أن هناك آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني[1].

- **تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية**: إن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بـ 4 مرات على مدى الست سنوات الاخيرة، فانتقل من 872 مليار دينار في 2007 إلى 3022 مليار في 2012، بتكلفة كلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798 مليار ما يعادل 200 مليار دولار، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية 83% وتمثل الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها في الأخير يعتبر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية مصنفا كأولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن حجم الاستثمارات فيه بلغ 400 مليار ينار سمح بتوسيع وبزيادة المساحات المزروعة، وإعادة الاعتبار لتهيئة

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 114.

المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، أدت هذه الاستراتيجية إلى تجاوز النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير خلال الفترة 2000-2010 تكلفة 300 مليار دولار[1].

المطلب الثالث: تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر ومدى نجاعتها

تسعى الجزائر لتطوير صناعاتها الغذائية وذلك وفق طرق تتبعها في ذلك وفي هذا المطلب سنوضح هذه الطرق إضافة إلى مدى نجاعتها.

أولا: طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية وتطوير تنافسيتها

1. طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية: إن الانفتاح على اقتصاد السوق يعني المزيد من الضرر سيلحق بالقطاع الزراعي، وهذا من شأنه أن يكون له أثار سلبية على قطاع الصناعات الغذائية، ما يلزم الدولة قبل الدخول الفعلي في منظمة التجارة الخارجية من إجراء سلسلة من الإصلاحات والبرامج حتى يقوى عود الزراعة المحلية من جهة، وتزداد تنافسية مؤسساتنا الوطنية من جهة أخرى، ثم بعد ذلك توجيه الإنتاج بما يضمن تأمين التي يمكن اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لتطوير الصناعات الغذائية ما يلي:[2]

- **الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية:** تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يجود فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، وإجراء الدراسات الازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي، مع تقديم جميع الضمانات الفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول.

- **تشجيع إقامة شراكات صناعية:** من أجل الاستفادة من مخلفات المجازر وأوراق الزيتون ومخلفات الصناعات الغذائية بشكل عام، لتشكل روافد إضافية لصناعة الأعلاف.

- **الالتزام بإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية:** عند توطين وإقامة المشاريع الصناعية وخصوصا تلك المتعلقة بتصنيع الخضر والفواكه.

---

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، المرجع السابق، ص 114.

[2] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، المرجع السابق، ص 693، 694.

- **توفير مدخلات الإنتاج:** وهذا بالكمية والنوعية التي تتناسب مع طبيعة المنتج، وبرنامج الإنتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة الدورية والطارئة لضمن تقليل الاعطال والتوقفات.

-**إيجاد بدائل لمواد التعبئة والتغليف المستوردة:** وهذا بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من خبرات من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في مجال خطوطهم الإنتاجية.

- **تدريب وتأهيل للعاملين:** من خلال إعداد برامج دورية لتدريب وتأهيل العاملين بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية وزيادة وعيهم بطبيعة المواد التي يتعاملون معها في خطوطهم الإنتاجية.

- **تشجيع البحث العلمي التطبيقي:** وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الأولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية، والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي.

- **تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة:** من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجتمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل نجاحها بناء لدراسات مسبقة.

2. تطوير تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر: يعد قطاع الصناعات الغذائية من أكثر القطاعات عرضة للتأثيرات الناجمة عن التغيرات الناجمة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، بشكل جعل الصناعة الغذائية المحلية تزداد هشاشة مع مرور الزمن، حيث يتعرض هذا القطاع لمنافسة شديدة من المؤسسات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا، الشيء الذي جعل من إيجاد طرق وآليات لتعزيز تنافسيته ضرورة ملحة جدا في فضل التغيرات المعاصرة.

2-1- تحسين بيئة ومناخ الاعمال لقطاع الصناعات الغذائية: إن تحسين بيئة الاعمال لقطاع الصناعات الغذائية ضرورة ملحة في ظل الحركية المتسارعة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، من أجل دفع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات نحو إنشاء مؤسسات تدعم النسيج الصناعي لقطاع الصناعات الغذائية والزراعية، من خلال مجموعة من التدابير والسياسات منها:[1]

[1] عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 332.

– ضرورة ممارسة حوكمة جدية داخل الهيئات والمؤسسات الحكومية لتشجيع المبادرة الحرة، عن طريق تحسين الإطار التشريعي لمناخ الأعمال، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، والأخذ بنظام حقوق الملكية ووضع آليات فعالة لمحاربة ظواهر الرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ؛

– إصلاح النظام المصرفي قصد تيسير التمويل الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر إعداد استراتيجيات وترتيبات فعالة بين جميع الأطراف المعينة، تهدف إلى دعم الابتكار وتحسين المنافسة ووضع آليات ضمان خاصة بالمشاريع الصناعية الجديدة وزيادة حجم الإعانات الحكومية وتشجيع القروض الموجهة للمشاريع متناهية الصغر، ومن بين آليات التمويل الناجحة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، هي أنه يمكن للقطاع الصناعي الاستفادة من مزايا صناديق التمويل المباشر، ودورها الفعال في تمويل صاحب المشروع، وتمكنه من الأدوات اللازمة لتحسين إدارة مشروعه، وكذلك الاستفادة من مخصصات – رأس المال المخاطر – إذا ما توافر من قبل القطاع الخاص؛

– تطوير برامج تربوية وتطبيقها وإدخالها في بنية التعليم النظامي بمراحله المختلفة (الابتدائية إلى الدراسات العليا) وذلك لبناء وتكريس ثقافة الريادة، وأخذ المبادرة وتأهيل قادة وكوادر المستقبل للاستجابة لمتطلبات وحاجيات القطاع الصناعي، فهناك ضرورة للاهتمام بتدريب القوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف فنيين ومتخصصين في التدبير والتسويق والتكنولوجيا والإبداع والابتكار الصناعي، وذلك بهدف تحسين التنافسية، ويستدعي هذا المجال تشجيع تبادل الخبرات البيئية بين الدول العربية وكذا الدولية لتشخيص الفرص التكاملية في المجالات التكوين والتدريب النوعي والمشاريع المشتركة في المنطقة؛

– وضع سياسات واستراتيجيات صناعية فعالة، يسهم الصناع وأصحاب المؤسسات والحكومات في إعدادها، بهدف دعم القطاع الخاص ليضطلع بدوره المنشود في التنمية، كما يجب إشراك فئات الشباب والنساء والمهاجرين ونخبة المجتمع المدني في هذه السياسات، لقد بينت التجارب مساهمة هذه الفئات في جهود التنمية باندماجها في الحياة الاقتصادية الاجتماعية[1]؛

[1] عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 332.

– تشجيع الاهتمام بقطاع البحث والتطوير من خلال زيادة الإنفاق الحكومي المخصص له ومشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وتشكيل صناديق لرأس المال المخاطر، وصناديق التمويل الخاصة والمخصصة لتمويل بحوث الشباب وابداعاتهم واختراعاتهم وتبنيها حسب حاجيات السوق؛

– توفير شبكة المعلومات الضرورية والشاملة والحديثة، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة تطورات السوق سريعة التحول والتغير، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بوابات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة؛

– تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، حيث أصبح التعاون البيئي ضروريا لتطوير التجارة البيئية ولتمكين المؤسسات من تطوير شبكاتها ومضاعفة فرص الاستثمار؛

– مضاعفة الجهود لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة النمو الصناعي وخلق الثروة الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

2-2- الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية: يلعب الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية دورا هاما في تجسيد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال العمل على تقديم منتجات وفق المعايير والمواصفات القياسية التي تسهل التجارة والتبادل الدولي، ونشر المعرفة الإدارية والتشاركية في معالجة التحولات التي تحدث في بيئة الاعمال المعاصرة، وممارسة الإدارة الجيدة إلى جانب حماية المستخدمين والمستهلكين، وتسيير العديد من جوانب حياتهم[1]، هذه القدرة التي باتت مرتبطة عند البعض بمدى تبني المؤسسة لفلسفة الجودة الشاملة، لا تقبل بموجبها وجود أي موارد ذات جودة متدنية أو أخطاء وعيوب في جميع عملياتها ونشاطاتها، إلى جانب تصميم منتجاتها وفقا لمواصفات عالمية حديثة تتماشى مع الانفتاح الذي عرفته الأسواق العالمية ومتطلبات الزبون، وهذا ما يبرز لنا أهمية مواصفات الإيزو ISO في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، لتلبيتها لهذه الشروط، حيث يعتبر التوافق مع المواصفات القياسية الأساس العام

[1] خالدي خديجة، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة تبسة، يومي 6-7 نوفمبر 2013، ص 7.

للتجارة العالمية، فبدونها لا يمكن تحقيق تجانس المنتوج ورضا المستهلك والزبون، كونها تحدد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الإنتاج العالمي بجودة، كما أنها تضع الأسس للتطابق العالمي مع المواصفات العالمية من أجل التموقع في الأسواق العالمية، ما جعل استراتيجية التأهيل والتوافق مع المواصفات القياسية العالمية من بين الاستراتيجيات المهمة، التي تسعى إليها المؤسسات في ظل تحولات المنافسة العالمية، حيث أن حصول هذه المؤسسات على شهادة الإيزو يعني امتلاكها لنظام قادر على التحسين المستمر وفقا لمبادئ الجودة الشاملة مما يمكنها من التميز تنافسيا، كما يمكنها الاستفادة من المزايا التالية:[1]

- تحسين سمعة المؤسسة في السوق؛
- اكتساب ثقة الزبون والمستهلك؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال التفوق في السوق والفترة على إرضاء جميع أذواق الزبائن والمستهلكين؛
- إعطاء المؤسسة فرصة التصدير والدخول للأسواق العالمية التي تشترط الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية.

وبناء على هذا فاعتماد مواصفات الإيزو (ISO) أصبح يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وهو ما يثبت أهميتها في التنمية والتطور، ونظرا لهذه الاهمية فقد أضحت مسعى وهدف العديد منها، وخاصة منها اعتماد مواصفات نظام إدارة الجودة ISO9000 ومواصفات نظام إدارة البيئة ISO14000 ومواصفات نظام إدارة الصحة وسلام العمل ISO18000 حيث أن لكل منها جوانبه التي يساهم بها في تعزيز المكانة التنافسية للمؤسسة.

2-3- تنمية وتطوير أداء المورد البشري في مؤسسات الصناعات الغذائية: لقد أثبتت النظريات الحديثة أهمية العنصر البشري، ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، بما يمتلكه من قدرات فكرية إبداعية، وذلك كنتيجة للمتغيرات التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، من أهمها: ظاهرة العولمة، الانفتاح العالمي وتحرير التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق والقيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، التطور

[1] قرومي حميد، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات اليزو ISO في تنافسية المؤسسة، الملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010، ص 9.

التكنولوجي السريع وتعدد المنتجات المعروضة كمًّا ونوعا، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه تكلفة يجب تدنيتها، وقيد يعرقل سير المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، تحول مع مرور الوقت إلى مورد وجب الاستثمار فيه، وفرصة على كل مؤسسة حسن استغلالها، وبالتالي أصبح نجاح أي مؤسسة اقتصادية مرهونا بالأساس على طبيعة وكفاءة الموارد البشرية فيها، انطلاقا من الكفاءات المسيرة والإطارات المشرفة، وصولا إلى الأفراد العاملين في مجال المستويات الدنيا من السلم الوظيفي، وإن كان يعتمد أكثر على الطرف الأول باعتباره المتحكم والموجه تسييرهم، ولقد أدت التطورات الحديثة إلى تأكيد الدور على أهمية العنصر البشري في نجاح المنظمات[1]، إن تحولات البيئية التنافسية الجديدة تفرض على المؤسسة ضرورة البحث عن أنجع الأنظمة التسيرية التي تمكنها من الاستثمار الفعال للموارد البشرية، وجعلها أداة لخلق التميز، واعتبار الموارد والكفاءات البشرية موردا استراتيجيا وعدم التأكد، والذي يتطلب منها أن تتصف بنفس الخصائص التي تتميز بها الموارد الاستراتيجية، والتي يمكن أن نذكرها فيما يلي:[2]

– **مساهمة الموارد في خلق القيمة:** إن الطبيعة المتباينة للموارد والكفاءات البشرية من خلال اختلاف مستوياتهم وقدراتهم، تجعل مساهماتهم في خلق القيمة متباينة، فمثلا بقدر ما نجد أن المستخدمين كانوا للمنتج أو الخدمة، وبقدر ما تمتلك مؤسسة ما مستخدمين جيدين (performants) ذوي قدرات ومهارات عالمية بقدر ما يكون رصيدها من الرأس المال البشري قيما ومميزا.

– أن تكون الموارد نادرة: ليكون المورد مصدرا للميزة التنافسية وجب أن يكون نادرا، وأخذ بعين الاعتبار التباين الطبيعي للقدرات الذهنية (أو القدرات الإدراكية) في الموارد البشرية، فإن تلك التي تملك قدرات عالية عادة ما تكون نادرة، فالمشكل الأساسي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد المتسم بالتنافسية الشديدة، هو ذلك النقص الكبير في الموارد والكفاءات البشرية المتخصصة والمؤهلة، وبالتالي فإن المتاحة منها يمثل للمؤسسة التي تمتلكها وتستخدمها ميزة تنافسية.

[1] عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية، رؤية استراتيجية ،كتب عربية لنشر وتوزيع، القاهرة، 2003، ص 32.

[2] لمجد بوزيدي نور الدين نجيب، مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 4، 2016، ص 84، 85

ثانيا: نجاعة سياسات الصناعة الغذائية

إن أفضل سياسة لتطوير الصناعات الغذائية هي الاستخدام الأمثل للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات أي صناعة غذائية وهي:[1] المواد الاولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار، السوق.

1. المواد الأولية للصناعات الغذائية: من متطلبات قيام الصناعة الغذائية هو ضمان استمرارية امدادها وتموينها بالمواد الاولية، أي أن الإنتاج الزراعي الموجه للتحويل يكون متاحا على المدى الطويل، لإتاحة الإنتاج الزراعي للصناعات الغذائية يستوجب تطوير الزراعة من خلال تطوير أنشطة الإمدادات الزراعية (عتاد فلاحي، أسمدة، بذور، غذاء الحيوانات...) هذه الأخيرة يتسم تطويرها بالصعب نوعا ما لما تواجهه من مشاكل تكنولوجية، البنية التحتية، التمويل، والمنافسة الخارجية.

2. تقنية الصناعات الغذائية: يتوقف تطوير صناعة غذائية ما على ما تملكه الدولة من مؤهلات تقنية وتكنولوجية، وامتلاكها مهارة استعمال تلك التكنولوجيا، لذلك يجب أن يكون البحث المعتمد مستمر حتى مرحلة التطبيق. إن إعطاء الضوء الأخضر من الحكومة أو المؤسسة لإطلاق أسلوب تصنيع ما في الصناعات الغذائية يكون بعد الأخذ في الحسبان المدة التي يستغرقها الابتكار التي تمر بالبحث الأساسي ثم الاكتشاف التكنولوجي ثم التطوير، وفي النهاية التصنيع على المستوى العالمي، يستلزم مرور سنوات للحصول على التقدم التقني، ثم دراسة إلى أي مدى يمكنها ضمان وتأمين صانعي التجهيزات والقائمين على الصيانة والتصليح.

3. اليد العاملة: عامل آخر يساهم في تطوير الصناعات الغذائية وهو الموارد البشرية المحلية خاصة مع تأهيل اليد العاملة والكوادر المناسبة لاستعمال التكنولوجيات الموجهة لقطاع ما، وزيادة مهارة المتخصصين وتعليم المهندسين وتوجيه الباحثين من أجل الاستغلال الأمثل للقطاع.

4. الاستثمار: تتطلب الصناعة الغذائية لتجديد مستوى من الكفاءة والعصرنة إلى رؤوس الأموال وإن المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لأي دولة هو الذي يسمح بالتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بهدف تحقيق

[1] قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، المرجع السابق، ص 157.

الاهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يحدد اهمية الاستثمارات المتاحة للصناعات الغذائية بالإضافة إلى نسبة المردودية التي تحققها الصناعات الغذائية، وفي حالة نقص رؤوس الأموال يمكن اتباع سياسة تصدير المنتجات الزراعية الخام التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة أو توفير المناخ لجذب الشركات المتعددة الجنسيات مع مراعاة انعكاساتها على السيادة الوطنية.

5. البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية: التحكيم الأولي يكون على المستوى الداخلي وذلك برفع الحصة من الغذاء المحلي للمستهلكين وتوجيهه للتحويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك المباشر من الزراعة، بعد تخطي هذه المسألة تأتي مسألة ما هي المواد المحولة التي تستجيب لعادات السوق المحلي مع الحفاظ على مستوى القيمة الغذائية والسلامة الصحية؟

إيجاد مكانة في السوق الخارجي في ظل المنافسة الدولية: مع قياس الفرص والمخاطر، حيث أن الدولة المتقدمة المتواجدة في السوق لا يسهل الولوج إلى السوق مع تطبيقها لأشكال حمائية معلنة أو خفية تؤثر على المبادلات الغذائية تحت غطاء التنظيمات التقنية أو الصحية. توفر البنية التجارية ضرورة حتمية لمصب الصناعات الغذائية وهي الحلقة الأكثر صعوبة للتطوير، إن تمويل الصادرات بعد ذلك عبئا كبيرا، فقط الشركات القوية التي تستطيع مقاومته، وعلى المنظمات الرسمية أو شبه الحكومية ان تضع ذلك في الحسبان.

وفي الأخير ننوه للدور الذي تلعبه السلطات الحكومية من خلال تدخلها في رقابة التركز والمنافسة كفرض ضريبة على بعض أسعار المواد الزراعية والغذائية، فرض قانون ضد الاحتكار، إنشاء دواوين التخزين...، والتدخل لحماية البيئة وجعل الصناعات الغذائية أكثر ملائمة للبيئة، كإضافة تكاليف حماية البيئة لتكاليف الإنتاج في الصناعات الغذائية، وكذلك رقابة جودة المنتجات، كسن قوانين على مستوى إنتاج وتوزيع المواد الغذائية ضبط المضافات الغذائية) في إطار حماية المستهلك.[1]

[1] قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، المرجع السابق، ص 158.

خلاصة

سعت الجزائر إلى تطوير قطاع الصناعات الغذائية الذي أعتبر قطاعا راكدا في السنوات الماضية، حيث تعتبر مؤسسات الخواص من بين الحلول للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية، والتي عرفنا دورها من خلال هذا الفصل وكذا المكانة التي تكتسبها في هذا القطاع.

كما سطرت الجزائر العديد من الآفاق والسبل المستقبلية فنجاح قطاع الصناعات الغذائية حيث تعرفنا أيضا على هذه السبل ومدى تحقيقها للأمن الغذائي، وكذا مدى نجاعة السياسات التي طبقتها الجزائر.

خـــــاتمة

خاتمة

بإعتبار قطاع الصناعات الغذائية قطاعا إستراتيجيا وحساسا في هيكل النسيج الصناعي، وإرتباطه مباشرة بمستوى المعيشة للسكان، فلقد بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سبيل النهوض بهذا القطاع، إلا أن النتائج تبقى دون المستوى المطلوب، حيث نجد أن صناعتنا الغذائية لا تلبي إلا الجزء اليسير من الإحتياجات الإستهلاكية اليومية، بالنظر إلى الإمكانيات والمؤهلات الموجودة للنهوض والرقي بهذا القطاع، فاسحة المجال أمام السلع الغذائية الأجنبية لإكتساح السوق المحلية والسيطرة عليها، حيث أن الأمر الذي أوجب حتمية تضافر الجهود بين الجهات المعنية والتعاون بينها لمحاولة رفع نسبة تغطية الإنتاج الوطني لمعدلات الإستهلاك الغذائي المتزايدة، في ظل الإرتفاع المستمر لفاتورة الأمن الغذائي على الاقتصاد الوطني، من خلال التركيز أكثر على المؤسسات فيه بإعتبارها الحلقة المهمة في دفع عجلة تنافسيته، بواسطة تهيئة بيئة للأعمال تكون مشجعة على الإستثمار في الفروع الغذائية المختلفة، والإهتمام أكثر بالإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية للجودة، وإدارة الجيدة للجانب الإجتماعي والإنساني للموارد البشرية بإعتبارها أساس النجاح والتطور، مع الأخذ بالإعتبار متطلبات البيئة والمحيط.

كما اكتسب قطاع الصناعات الغذائية أهميته في الجزائر كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث أن للقطاع الزراعي أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه احد المدخلات الأساسية لها، كما يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر قطاع استراتيجي نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، بالتالي أصبح وضع إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها لذلك، بالحديث عن الجزائر فقط تم وضع برامج تنموية اقتصادية اطلق عليها تسمية البرامج الخماسية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي وتضمنت هذه البرامج مجموعة من الإجراءات التي مست قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** الصناعات الغذائية هي فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية. **فرضية صحيحة؛** وهذا لأنها تقوم بتحويل الموال الخام إلى أغذية قابلة للإستهلاك.

- **الفرضية الثانية:** هناك العديد من البرامج التي وضعتها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية. **فرضية صحيحة؛** من بين هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، إضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

- **الفرضية الثالثة:** هناك العديد من العراقيل التي تقف أمام تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر. **فرضية صحيحة؛** فمن بين هذه العراقيل أن قاعدة الزراعة في الجزائر ضعيفة جدا لا تؤهلها من أجل إنجاح قطاع الصناعات الغذائية.

- **الفرضية الرابعة:** يلعب القطاع الخاص في الجزائر دورا بارزا وهاما في قطاع الصناعات الغذائية. **فرضية صحيحة؛** وهذا نظرا للتحفيزات التي تعطيها الجزائر لهذه لمختلف المؤسسات الخاصة.

نتائج الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الصناعات الغذائية الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا المواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف؛
- هناك العديد من فروع الصناعات الغذائية في الجزائر؛
- لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر علاقة مع غيره من القطاعات الأخرى على غرار قطاع الصناعات والقطاع الفلاحي؛

- هناك العديد من العراقيل التي تواجه قطاع الصناعات الغطائية في الجزائر هذه العراقيل تؤخر الوصول إلى الأهداف المرجوة؛
- لقطاع الصناعات الغذائية أهمية كبيرة في تنمية الإقتصاد الوطني
- تنتهج الجزائر العديد من السياسات والبرامج من أجل النهوص بقطاع الصناعات الغذائية؛
- هناك العديد من الإستراتيجيات المستقبلية التي أعدتها الجزائر آملة في قطاع صناعي غذائي متميز؛
- إستعمال الهاتف بين المكاتب للحد من التنقل وإضاعة الوقت؛

التوصيات والإقتراحات:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها سنحاول تقديم التوصيات الآتية:

- زيادة رقعة الأرض المزروعة؛
- زيادة كفاءات إستمال المياه؛
- زيادة إنتاج نظم الإنتاج الزراعي؛
- استعمال الموارد الزراعية وفق الميزة النسبية والبيئة المناسبة؛
- تطوير الصناعات الغذائية وذلك بإنتاج سلع متميزة ذات مواصفات عالمية، وبأسعار تنافسية، وتوفير سوق واسع يضمن التنافس العادل لهذه المنتجات مثل: السوق العربية المشتركة.

آفاق الدراسة:

لا يمكن القول أن هذه الدراسة شملت جميع الجوانب، فموضوع تكنولوجيا المعلومات والإتصال واسع بإمكاننا إجراء دراسات أخرى حوله مثل:

- إستراتيجيات تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والآفاق المستقبلية؛
- مكانة الصناعات الغذائية الجزائرية بالنسبة للدول المتقدمة.

قـــائـمـة

المـــصادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا. الكتـــــب:

1. حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، ج1، بغداد، العراق، ط2، 1975.
2. سارة ثامر هادي، مبادئ الصناعات الغذائية، قسم علوم الأغذية، جامعة الأنبار، دون تاريخ.
3. طارق إسماعيل كاخيا، مدخل إلى تكنولوجيا الزيوت والدهون والصناعات القائمة عليها، الجمعية الكيميائية السورية، دون دار النشر، دون بلد.
4. عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية، رؤية استراتيجية ،كتب عربية لنشر وتوزيع، القاهرة، 2003.
5. عمرو محي الدين، التنمية التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
6. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.

ثانيا: الرسائل العلمية

أ. أطروحة الدكتوراه:

7. فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها لقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
8. هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014/2013.
9. شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذاية، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2014.
10. بولطيف بلال، استراتيجيات التسوق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
11. عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011.

12. عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011.

ب. رسائل الماجستير:

13. كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

14. طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

15. كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

16. قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار التداخل التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2005.

17. سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، رسلة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.

ج. مذكرات الماستر:

18. توبة جاد عبد الحق، أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

19. مولاي كاهنة، مقراني حسيمة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2019/2000، مذكرة ماستر، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017.

20. بوحلفة عبد الله، عمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قالمة، 2019/2018.

21. بدر الدين زبيدي، وآخرون، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة الفترة 2001-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الوادي، 2018/2017.

22. بدر الدين زبيدي وآخرون، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة الفترة 2001-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

23. بوحلفة عبد الله، عمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة 2012/1980، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.

ثالثا. المجلات العلمية:

24. إنعام القرشي، الصناعات في دولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأفاق الاقتصادية، العدد109، 2007.

25. ماجد أبو النجا الشرقاوي، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة مجلة روح القوانين، العدد89، 2020.

26. قش فائزة، توجيهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، 2019.

27. قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد2، 2019.

28. محمد بن إبراهيم السويل، الصناعات الغذائية، ج1، مجلة العلوم والتقنية، العدد87، 2008.

29. عبد الحق بن تفاف، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد4، 2013.

30. حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18.

31. هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد3، 2020.

32. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، 2021.

33. الحبيتري نبيلة، براينيس عبد القادر، دور مؤسسات الصناعات الغذائية ترقية التجارة الخارجية للجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد6، 2016.

34. مهيدي حسينة، ين زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد1، 2019.

35. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد2، 2012.

36. زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعكاس الاقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد1، 2010.

37. بن صاولة صراح، بزاز محمد سفيان، تحليل تقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد2، 2017.

38. خلوط فوزية، برامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، 2013.

39. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019/2001، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، 2020.

40. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، سنة 2012.

41. نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر، دراسة تحليلية (هيكل- سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد1، 2017.

42. ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مداخلة بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 15، 2015.

43. بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد1، 2018.

44. لمجد بوزيدي نور الدين نجيب، مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد4، 2016.

45. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية الآلية للخروج من التنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، 2021.

46. مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد1، 2019.

47. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد1، مجلة 2001.

48. رزقين عبود، فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستعمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد1، 2014.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

49. أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

50. أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمون، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014.

51. بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول "ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014.

52. تواتي نصيرة، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول "ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12، مارس 2014.

53. خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الملتقى التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحريات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014.

54. خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقليمية الدولية، يومي 23، 24 نوفمبر، 2014، الشلف.

55. خالدي خديجة، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة تبسة، يومي 6-7 نوفمبر 2013.

56. صالحي ناجية، مخناش فتحية، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 - نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام - 11-12 مارس 2013.

57. فضيلة بوطرة، قرامطية زهية، مداخلة بعنوان الصناعات الغذائية في الجزائر بين واقع الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي والقيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 2015/20000.

58. قرومي حميد، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات اليزو ISO في تنافسية المؤسسة، الملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010.

59. الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، نوفمبر، 2010.

60. مسعودي زكرياء، سياسة وغالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، جامعة فرحات عباس، 11-12 مارس، 2013.

خامسا: الأوامر

61. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، فبراير 2015.

سادسا: المواقع الإلكترونية

62. *https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur*

63. *https://www.aa.com.tr/ar/*

64. *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/*

65. *https://www.aa.com.tr/ar/-*

66. *https://www.ennaharonline.com*

67. *https://www.akhersaa-dz.com*